الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.33

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة **٣٣**

الخميس، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع القرار (A/ES-10/L.21)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لفرنسا بصفته رئيس مجلس الأمن.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أبين أن بلدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نشهد الآن في غزة دوامة جديدة للعنف، الذي ظل يشهده الشرق الأوسط بتواتر مفرط. فقد أسفر إنهاء الهدنة بين حماس وإسرائيل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عن تصعيد الرعب الناجم من إطلاق الصواريخ، من ناحية، والرد العسكري غير المتناسب، من الناحية الأخرى.

وكما نعلم نحن جميع الموجودين هنا إنه لا يمكن لأي أحد أن يخرج منتصرا من هذه المجابهة. ومع ذلك، فإن الخاسرين يبلغ عددهم الآن المئات وقد لحقت بالسكان المدنيين أضرار بالغة. وقد كانت الحالة الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة حالة مثيرة للقلق أصلا، وجعلت الأزمة الحالية المعاناة الإنسانية وسط المدنيين غير محتملة للمجتمع الدولي. والتقارير اليومية الواردة من وكالات تقديم المساعدة الإنسانية تنذر بعواقب وخيمة. إذ يعوق توزيع الأغذية إغلاق نقاط العبور واستمرار العمليات العسكرية.

إننا ندين بكل قوة قصف الجيش الإسرائيلي صباح هذا اليوم أحد المستشفيات، وهو مرفق تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومبنى يستخدم مقرا لوسائط الإعلام الدولية. ويجب على إسرائيل الكف عن اتخاذ أي إجراء يتنافى مع القانون الإنساني الدولي. ولا بد من وقف القتال بدون تأخير بغية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-21059 (A)

حماية السكان المدنيين المتضررين ضررا بليغا والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل الخطر المتمثل في التوسع الإقليمي للأزمة، على النحو الذي أظهرته الهجمات التي شُنت بإطلاق الصواريخ على إسرائيل من جنوب لبنان.

ومع ذلك، نشهد الآن حشدا دوليا قويا ردا على هذا التصعيد لأعمال العنف. إذ قام رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد ساركوزي، بزيارة للمنطقة في ٥ كانون الثاني/يناير مع المجموعة الثلاثية الأوروبية للاجتماع مع مختلف الأطراف الفاعلة. وقبل أسبوع، اتخذ مجلس الأمن، الذي اجتمع على المستوى الوزاري في ظل الرئاسة الفرنسية، القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي دعا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل – بما في ذلك إنهاء الهجمات بإطلاق الصواريخ – بما يفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة. وأيد المجلس المبادرة المصرية الرامية إلى منع تهريب الأسلحة والذخيرة وكفالة إعادة الفتح الدائم للمعابر الحدودية المؤدية إلى غزة، بغية إنهاء الحالة الإنسانية والاقتصادية التي تزداد سوءا. وفي صبيحة يوم الثلاثاء، عقد مجلس الأمن مشاورات للاستماع لرأي الأمين العام قبل مغادرته إلى المنطقة. وتلقى السيد بان كي – مون التأييد الكامل من أعضاء المجلس بغية تعزيز تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) من خلال إجراء اتصالات على أرض الواقع. وصباح هذا اليوم ذاته، عقد المجلس مشاورات بشأن التطورات المستجدة في الحالة في غزة.

وفي ظل الرئاسة الفرنسية، يعمل المجلس بشكل نشط، ويبقي المسألة قيد نظره ويصدر بيانات واضحة. وعلينا أن نلتزم، في أعمالنا، بالامتثال لنص المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وقبل كل شيء، لا بد أن يكون هدفنا المشترك هو دعم التنفيذ الفوري للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع أحكامه. ولنكن واضحين. إن الأولوية المطلقة بالنسبة لفرنسا هي وقف فوري للعنف بهدف وضع حد لمعاناة جميع السكان المدنيين.

وهذه مسألة ملحة. وينبغي لجهود المجتمع الدولي أن توجه جميعا نحو ذلك الهدف. ونعرب عن أملنا بأن تتبع هذه الدورة الطارئة هذا النهج بشكل صارم وأن تقدم الدعم الكامل للتنفيذ التام للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لا سيما من خلال إتمام الجهود الدبلوماسية الحالية في الميدان، وخاصة الخطة الفرنسية – المصرية التي تعمل عليها الأطراف. ومن الملح أيضا دعم الجهود الدولية لتحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة، على نحو ما يطالب به القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، عبر دعم أنشطة الأونروا والأطراف الحيادية الإنسانية المعترف بها.

عندما تسكت الأسلحة وتوضع الأسس لوقف إطلاق نار دائم، يجب علينا أن نعيد إطلاق عملية أنابوليس للسلام التي بدأت قبل ما يزيد على السنة. وليس هناك بديل عن استئناف المفاوضات لإنشاء دولة فلسطينية متمتعة بمقومات البقاء ومستقلة وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وقد أشار القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) إلى طبيعة تلك العملية التي لا رجعة فيها. وينبغي أن يكون ذلك السلام قائما على مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية، التي تمثل أساسا حيويا لحل شامل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأوغندا، الذي سيدلي ببيان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم نيابة عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك.

منظمتنا ترحب اليوم وتدعم استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة حول الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة لمناقشة العدوان الإسرائيلي في غزة.

وقد دعا الاجتماع الوزاري الطارئ للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في جدة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إلى انعقاد الجمعية العامة بموجب مبدأ ''متحدون من أجل السلام''. وهذه الدورة للجمعية العامة اليوم هي انعكاس واضح للجدية التي يوليها المجتمع الدولي للحالة المأساوية في غزة، والحاجة إلى إيجاد حل فوري ومستدام.

إن الأزمة الإنسانية الخطيرة والمتدهورة في غزة والناتجة عن الأعمال الإسرائيلية غير مقبولة. وقد تحمل المدنيون وطأة الهجمات التي تسببت في قتل المئات وخلفت الآلاف من الجرحى، وألحقت دمارا هائلا بالممتلكات والمرافق المدنية.

وقد تسبب العنف في غزة بمقتل ما يزيد على ١ ٠٠٠ فلسطيني، وهو الآن في يومه العشرين. واليوم، تم قصف مجمع الأمم المتحدة في غزة مجددا. وسمعنا البارحة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي صرح بما يلي:

> ''قصفت مدارس الأمم المتحدة التي تأوي الأشخاص المشردين؛ وقتل عاملون في تقديم المساعدة الإنسانية وقصفت سيارات الإسعاف؛ وترك المرضي والجرحى محاصرين وبدون مساعدة؛ وشرد عدد يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم'' (S/PV.6066، ص ٣).

وأضاف،

> ''إن حالة السكان المدنيين في غزة حالة مروعة، ويشعر بتأثيرها النفسي الأطفال بصورة خاصة وآباؤهم وأمهاتهم، الذين يشعرون بأنهم لا حول ولا قوة لهم وبأنهم غير قادرين على حماية أطفالهم'' (المرجع نفسه).

إننا ندين الأعمال الإسرائيلية المفرطة في غزة. ويجب وقفها. وإن أثر الاعتداءات الحالية هو مزيد من زعزعة استقرار الحالة في الأراضي المحتلة وفي الشرق الأوسط الأوسع. وإن العنف تهديد خطير أيضا لعملية السلام في الشرق الأوسط.

على إسرائيل أن تنهي عمليتها العسكرية فورا وأن تفتح جميع المعابر الحدودية لضمان وصول وتسليم الإمدادات الإنسانية إلى غزة. ومن المهم أن يكون هناك وصول فوري للمساعدات الإنسانية إلى غزة لتوفير الإغاثة للمصابين وإجلائهم، ولكن لا يمكن ضمان هذا الوصول ما دامت العمليات العسكرية الإسرائيلية مستمرة.

وقد رحبت منظمة المؤتمر الإسلامي الأسبوع الماضي باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بشأن الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة. وعلى الرغم من أن القرار جاء متأخرا، إضافة إلى أنه لم يعالج بعض المسائل الأساسية المتعلقة بالقضية الإسرائيلية – الفلسطينية، فإنه كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ولذا ندعو إلى التنفيذ الفوري والكامل للقرار لضمان امتثال جميع الأطراف له، ولكي تثبت إسرائيل التزامها بوقف العدوان، والانسحاب من قطاع غزة، ورفع الحصار المفروض على غزة، وفتح المعابر الحدودية، والسماح بعبور المساعدات الإنسانية إلى غزة.

لقد اضطلعت منظمة المؤتمر الإسلامي بحملة طارئة للمساعدة الإنسانية أطلقها الأمين العام للمنظمة بهدف توفير

الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكان قطاع غزة. وسلمت قافلة منظمة المؤتمر الإسلامي يوم الأربعاء ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مساعدات الإغاثة إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خلال معبر رفح. وقد تضمنت قافلة المعونات ٣٠٠ طن من الأدوية والمعدات الطبية والمواد الغذائية.

ونشكر الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني التي قدمت الدعم لشعب غزة في هذه الأوقات الصعبة. وندعوهم جميعا إلى تقديم المزيد من الدعم لأن احتياجات غزة الإنسانية حادة. كما نشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين لا يزالون يضطلعون بعملهم في خضم العنف المرعب.

أخيرا، أود أن أكرر أن الوقت قد حان لوقف العنف، ولاستئناف عملية السلام فورا، لمعالجة قضية فلسطين بطريقة شاملة، لكي نضمن سلاما دائما وعادلا في الشرق الأوسط يشمل حلا قائما على أساس دولتين، على النحو الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): من العادة، بالطبع، أن نبدأ بالإعراب عن تقديرنا لعقد جلسة – وهي في حالة اليوم، الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة. والواقع أن وفدي يقدر ذلك بشكل خاص، لأن إندونيسيا كانت أحد الدعاة الرئيسيين إلى عقد هذه الدورة، ولذا فهي تدعم عقدها بقوة.

إلا أن الحزن العميق يساورنا بسبب الظروف التي تتطلب عقد دورة طارئة، أي تردي محنة الفلسطينيين المدنيين الأبرياء في قطاع غزة بسبب أعمال إسرائيل العسكرية، ورفضها المتعنت المتواصل الاستجابة للنداءات الدولية بإنهاء عملياتها العسكرية.

إن صوت المجتمع المدني في الرفض التام للعنف الذي يسود قطاع غزة نتيجة للأعمال العسكرية يجب أن يكون عاليا وواضحا عبر جميع الطرق الملائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة، وليس أقلها عبر الجمعية العامة.

منذ ثلاثة أسابيع وحتى اليوم استحوذت العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة على اهتمام مجلس الأمن، الهيئة المكلفة بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. والواقع أن مجلس الأمن، بعد قدر من التأخير اتخذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ونحن نستمد بعض الشجاعة من ذلك القرار، مدركين دوما الحاجة إلى كفالة تنفيذ القرار بسرعة.

ومن دواعي الأسف أنه بعد مرور أسبوع، لا تزال المذبحة مستمرة بلا هوادة. وتعرض مجمع تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للقصف في وقت سابق اليوم، في إضافة إلى سجل الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل.

وإندونيسيا تشعر بالاستياء الشديد إزاء العواقب المروعة لأعمال إسرائيل. ومرة أخرى تدين إندونيسيا بأشد لهجة ممكنة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل، التي تتنافى مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. والجمعية العامة مكلفة بموجب الميثاق بتوجيه الاهتمام إلى الحالات التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وينطبق ذلك تماما على الحالة في الشرق الأوسط التي تشكل قضية فلسطين لبها.

ويتيح اليوم الفرصة لعضوية الأمم المتحدة الأوسع للإعراب عن آرائهم بشأن الحالة الخطيرة في قطاع غزة. ويجب ألا نسمح بإساءة تفسير الصمت من جانب الجمعية العامة بأنه إقرار بالمذبحة المستمرة التي ترتكبها إسرائيل. فالمجتمع الدولي لا يمكنه، بل يجب عليه، ألا يقف مكتوف

الأيدي في الوقت الذي يسقط فيه مئات المدنيين الأبرياء، بما في ذلك نساء وأطفال، ضحايا للفظائع الإسرائيلية.

وبينما تتصاعد الخسائر في الأرواح، من الواضح أن كل لحظة لها قيمتها، ويجب بذل جهود عاجلة لضمان حماية وسلامة المدنيين الأبرياء. وفضلا عن ذلك، يجب ألا ننسى من لقوا حتفهم. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة التي تمثل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

لذلك ترحب إندونيسيا، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بالقرار الذي أصدره المجلس في ١٢ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩ وقرر فيه جملة أمور منها إيفاد بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها إسرائيل بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال.

وأدى العنف المستمر في قطاع غزة إلى تفاقم كبير في الحالة الإنسانية الأليمة بالفعل الناجمة عن أكثر من ١٨ شهرا من إجراءات الإغلاق الإسرائيلية. وهذه السياسة القائمة على الحصار والإغلاق غير القانونيين لقطاع غزة، مقترنة بالهجمات العسكرية المستمرة، ليست سوى عقاب جماعي لشعب بأكمله. وعدد الضحايا من الأطفال مروع إذ قُتل أكثر من ٣٠٠ منهم وأصيب ما يزيد على ١ ٥٠٠ بجراح. وأصبح المدنيون الأبرياء محاصرين لا يستطيعون الفرار من القتال ولا العثور على ملاذ.

ويجب على إسرائيل أن ترفع إجراءات الإغلاق فورا وبصورة دائمة وأن تضمن وصول المعونات الإنسانية وغيرها من الإمدادات الأساسية للسكان المدنيين في قطاع غزة دون معوقات وبصورة آمنة. كما يجب عليها أن تضمن المرور الآمن للأشخاص المدنيين وموظفي المساعدات الإنسانية لدى دخولهم قطاع غزة وخروجهم منه، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي.

والأنكى من ذلك أن إسرائيل تواصل ممارستها المستهترة في استهداف القوافل الإنسانية. ويُظهر قصف مجمع الأونروا أن إسرائيل تواصل، رغم تأكيداتها المتكررة، استخفافها المطلق بالمبادئ الإنسانية. وتود إندونيسيا أن تشيد بتفاني وتضحيات العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ويجب علينا أن نقدم أكبر دعم ممكن لهم في جهودهم الشجاعة.

ومع كل يوم يمر نشهد مزيدا من الوفيات والدمار. ومن الواضح أن ثمن التأخير لا يمكن تقديره. ويجب على الجمعية العامة أن تصدر على الفور نداء واضحا: أنهوا القتال وارفضوا منطق القوة وشجعوا الحوار والمفاوضات باعتبارهما الطريق الوحيد تجاه سلام عادل ومستدام.

وترى إندونيسيا أن من الأهمية بمكان، بهذا الخصوص، أن تؤكد الجمعية العامة دورها، ناهيك عن كونها ضمير المجتمع الدولي، لكي ترفع قيمة الجهود الدبلوماسية المختلفة الجارية حاليا لإنهاء القتال. ونعتقد أن تركيز الجمعية ينبغي أن ينصب على الدفع من أجل اتخاذ إجراء عاجل وفوري لوضع حد للقتال مرة أخرى. وفي هذا السياق، تود إندونيسيا أن تشيد بصفة خاصة بالجهود القوية للأمين العام وكذلك بجهود بلدان المنطقة، بصورة فردية أو جماعية، من خلال جامعة الدول العربية.

ينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن الحفاظ على السلم والأمن أحد مقاصد المنظمة. والجمعية العامة تتحمل مسؤولية تاريخية فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. ولذلك، يرحب وفد بلادي باعتزام رئيس الجمعية العامة تسهيل خروج مداولاتنا الحالية بنتيجة رسمية. ويجب أن نؤكد، قطعا، أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن

١٨٦٠ (٢٠٠٩). غير أننا يجب أن نقوم بما هو أكثر من ذلك. يجب أن نبني على القرار بما يتماشى مع الشواغل المتعددة التي تم الإعراب عنها خلال الدورة الاستثنائية الطارئة هذه للجمعية العامة.

وترى إندونيسيا أن هناك مسألتين بارزتين على الأقل: أولا، الحاجة إلى حث المجتمع الدولي – بما في ذلك بلدان المنطقة – على مضاعفة الجهود لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)؛ وثانيا، الطلب بأن يجري الأمين العام تحقيقا فوريا في انتهاكات حقوق الإنسان والدمار الذي لحق بالبنية التحتية الفلسطينية بسبب الأعمال العسكرية الإسرائيلية.

ويتعين على الجمعية العامة في هذا المنعطف الخطير أن ترد بصورة جماعية وعاجلة لكي تضع حدا للقتال ولتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط استنادا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. وإن إندونيسيا، بدورها، ملتزمة بالعمل بجدية لبلوغ ذلك الهدف.

السيد ماهوترا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم على هامش أزمة خطيرة في غرب آسيا. إنها أزمة لها تأثير على الاستقرار في المنطقة وخارجها وفي العالم برمته. ونحن نأسف بشدة لسقوط هذا العدد من القتلى بين المدنيين؛ إن فقدان أي روح بريئة أمر يتجاوز المقبول. ومن المهم أن تكون هناك نهاية لهذه الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد.

أعرب رئيس وزراء الهند السيد مانموهان سينغ في حديثه عن الحالة في غزة عن القلق إزاء تصاعد التوترات في المنطقة نتيجة الهجوم على غزة وما أسفر عنه من إزهاق أرواح هذا العدد الكبير من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء بلا داع. وقال:

”تدين الهند بشدة هذه الحوادث ويحدونا الأمل أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه وأن يساعد على استعادة السلام في المنطقة في أسرع وقت ممكن. وأود أن أؤكد مجددا دعمنا الثابت وغير المحدود للقضية الفلسطينية العادلة“.

إننا نؤيد المبادرات الحالية – بما في ذلك مبادرة الأمين العام – الرامية إلى التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، حسبما دعا إليه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وينبغي أن تمتثل له جميع الأطراف.

تولى الرئيس الرئاسة.

سيدي الرئيس، طالبتم الجمعية، في رسالتكم المعممة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بالنظر بصفة خاصة في الحالة الإنسانية الراهنة. وقد استرعت الحالة المتدهورة في غزة اهتمام حكومة الهند وأصبحت محنة السكان تمزق نياط القلوب. ويبدو أن الجدول الزمني اليومي لوقف إطلاق النار لمدة ثلاث ساعات لم يؤد إلى أي تغيير مؤات في الحالة. ويبدو الوضع على صعيد الطاقة قاتما للغاية حيث يعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان غزة الآن بلا كهرباء. وفي ظل عدم توفر زيت الوقود، تبدو الاحتمالات أكثر خطورة. والوضع على صعيد الغذاء في غزة ليس أحسن حالا حيث يتعذر على نحو ٧٥٠ ٠٠٠ إنسان الحصول على الطعام. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء محنة المليون ونصف المليون مدني في غزة الذين يعيشون في حالة ذعر دائم. ولذا تمس الحاجة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بهدف توفير السلع الأساسية في غزة.

وفي ضوء نطاق الكارثة الإنسانية التي تتبدى فصولها في غزة والعدد المتزايد من الضحايا من المدنيين، ستقدم الهند، استجابة للنداء العاجل الذي وجهته مؤخرا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مساعدات بقيمة مليون دولار لتستخدمه الوكالة في توفير المأوى ومساعدات نقدية والمواد المتزلية الأساسية للعائلات المتضررة في غزة. كما أعلنت الهند عن منحة بقيمة ١٠ ملايين دولار كدعم لميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بالإضافة إلى ١٠ ملايين دولار في صورة مساعدات للمشاريع.

وبالترافق مع ذلك، يجب علينا أن نعزز بصورة عاجلة رسالتنا الجماعية بأن جميع الأعمال التي تتعارض مع التزامات الطرفين بموجب خريطة الطريق يجب أن تتوقف. وما زالت الهند تؤيد بشدة إيجاد حل سياسي مبني على خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ومن الأهمية بمكان التحرك قدما نحو التأسيس المبكر لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وترغب الهند في أن ترى تهيئة بيئة صالحة للعودة إلى الحوار في أسرع وقت ممكن في إطار عملية السلام ووضع حد فورا لمعاناة أهالي غزة.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أرجو أن أوضح أن بياني هذا لا يخل بموقفنا المبدئي بأن عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة مخالف للشروط الرئيسية للإجراءات المنبثقة عن قرار ”الاتحاد من أجل السلام“ وميثاق الأمم المتحدة.

تنعقد الدورة الاستثنائية الطارئة ومجلس الأمن عاكف بنشاط على التصدي للوضع في جنوب إسرائيل وقطاع غزة. وفي الأسبوع الماضي فحسب اعتمد المجلس قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الهادف إلى وقف العنف الحالي. وفي هذه اللحظة بالذات، يقوم الأمين العام بان كي - مون بمباركة مجلس الأمن، بزيارة إلى منطقتنا بهدف تسهيل الوصول إلى حل للصراع.

تنص المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه

> ”عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعة العامة أن تقدم أي توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.“

وما دام الأمر كذلك، ما هو الهدف الحقيقي وراء عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة؟

وعلاوة على ذلك، ينص قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) على أن الدورات الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لا تعقد إلا ”إذا عجز مجلس الأمن، لانعدام الإجماع بين أعضائه الدائمين، عن أداء مهمته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين“. وهذا يعني، حصرا، في حالة استعمال حق النقض. وبما أن حق النقض لم يستخدم في الحالة التي نحن بصددها، وبما أن المسألة لا تزال قيد نظر مجلس الأمن، فإن عقد الجمعية العامة هذا الاجتماع يخرق لوائح هي بالذات.

وذلك ليس العيب الأساسي الوحيد لهذا الاجتماع. فالموضوع المعروض للمناقشة، من جملة أمور أخرى، بعيد كل البعد عن الموضوع الذي كان وراء عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي نراها تمتد بلا نهاية. ولذلك، فإن اجتماعنا هذا تحت غطاء الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة عمل مضلل يخالف كل الإجراءات المعمول بها ويتناقض والحس السليم.

أضف إلى ذلك أن الجمعية، بعقدها هذا الاجتماع، لا تدوس بالأقدام على لوائحها الذاتية فحسب بل أيضا على المبادئ التي نذرت نفسها للدفاع عنها. لقد أكدت الجمعية من جديد، بقرارها ١٢٩/٦٣ عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، إدانتها القوية لكل أعمال ووسائل وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته. ولكن، أين كانت تلك الإدانة وحماس تقوم بهجماتها الإرهابية، مستهدفة عن عمد المدارس والمستشفيات طيلة ثمانية أعوام عاشها سكان جنوب إسرائيل وليس أمامهم سوى مهلة ١٥ ثانية ليحتموا في المخابئ من الصواريخ والقذائف الإرهابية؟ أين هي يا ترى الإدانة القوية من الجمعية العامة لحوادث إطلاق صواريخ الكاتيوشا من لبنان على دور الرعاية في نهاريا وكريات شمونة في شمال إسرائيل، الأسبوع الماضي لا غير؟

في القرار الذي أشرت إليه، كررت الجمعية طلبها إلى الدول أن ”تمتنع عن تمويل الأنشطة الإرهابية أو تشجيعها أو توفير التدريب عليها أو دعمها على أي نحو آخر“ أين هي إذن إدانة إيران التي صنعت الكثير من الصواريخ المهربة إلى قطاع غزة في فترة ما يسمى بالتهدئة وقامت بتدريب الإرهابيين على إطلاقها على مدارس ورياض أطفال إسرائيل؟ أين هي إدانة سوريا التي لا تزال تحتضن مقرات الإرهابيين في دمشق وتيسر تدفق الأسلحة والقذائف عبر الحدود إلى حزب الله؟

في القرار ١٣٨/٦٣ عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة أكدت الجمعية العامة على أهمية ”الاحترام الكامل للالتزامات المتعلقة باستخدام المركبات والمباني الخاصة بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية“ (القرار ١٣٨/٦٣، الفقرة الثانية عشرة من الديباجة) والأمم المتحدة. أين هي إدانة الجمعية لحماس والجماعات الإرهابية الأخرى بسبب تعريضها حياة المدنيين للخطر عن عمد بتخزين الأسلحة والصواريخ داخل المستشفيات وإطلاقها من داخل المدارس التابعة للأمم المتحدة أو من محيطها المباشر؟

وفي القرار ١٥٠/٥٨ المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين القصّر غير المصحوبين أدانت هذه الجمعية

> ”جميع أعمال استغلال اللاجئين القصر غير المصحوبين، بما في ذلك استخدامهم كجنود أو دروع بشرية في الصراع المسلح وتجنيدهم قسرا في القوات العسكرية، وأية أعمال أخرى تعرض سلامتهم وأمنهم الشخصي للخطر“ (القرار ١٥٠/٥٨، الفقرة ٨).

لماذا تلتزم هذه الجمعية الصمت فيما تطلق حماس هجماتها من داخل المنازل المكتظة بالسكان وتحتمي في جبن خلف المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية؟

وفي القرار ١٧١/٦٣ المتعلق بمناهضة تشويه صورة الأديان تعرب الجمعية العامة عن بالغ القلق إزاء البرامج والخطط التي تنفذها المنظمات والمجموعات المتطرفة بهدف تشويه صورة بعض الأديان والتحريض على الكراهية الدينية. أين هو القلق البالغ الذي يفترض أن تشعر به الجمعية إزاء التحريض الديني المسموم والتلقين العقائدي للأطفال الفلسطينيين والاضطهاد الوحشي للمسيحيين في غزة؟ أين هو رفض ميثاق حماس الذي يقول بأنه لا تقوم حرب في أي مكان في العالم إلا وكان [لليهود] ضلع فيها من وراء الستار [كما يرد في القرآن] ”وكلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله“.

إن الجمعية العامة تدوس بالأقدام على مبادئها وإجراءاتها. ولكنها فوق ذلك تدوس على آمال الملايين من البشر بمستقبل أفضل لأن هذا الاجتماع يراقَب الآن. إنه موضع مراقبة من قبل منظمة حماس الإرهابية التي ترى أن

هناك زوايا مظلمة في المجتمع الدولي حيث يمكن لها أن تعبر عن احتقارها للقيم الإنسانية دون أن يفقدها ذلك شرعيتها. وهذا الاجتماع موضع مراقبة أيضا من قبل القاعدة وجماعات إرهابية أخرى في مختلف أنحاء العالم التي تكتشف أن عزم المجتمع الدولي على مواجهة الإرهابيين قد بدأ يتصدع. إنهم يكتشفون أن الاحتماء بالمدنيين في حالات الصراع المسلح وجلب الموت والأذى عليهم قد يكون عملا يتسم بالجنب ولكنه فعال في خدمة أهدافهم. إنه موضع مراقبة من إيران، راعية الإرهاب، التي تجد فيه تأكيدا بأن حربها الإرهابية، بالوكالة، ضد الإنسانية يمكن أن تحرز نتائج. إنها موضع مراقبة من قبل أكثر من مليون مدني إسرائيلي يعيشون تحت تهديد صواريخ حماس وقذائف الهاون.

ومن المحزن أن هناك قدرا لا حصر له من المآسي الإنسانية ومعاناة إنسانية غير محدودة في مختلف أنحاء العالم. إن ضحايا أفظع الانتهاكات لأبسط الحقوق – في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، كوريا الشمالية، أفغانستان، الصومال، إيران، ميانمار، المملكة العربية السعودية، زمبابوي وأماكن أخرى – يصرخون من أجل الاهتمام بمحنتهم وإنهاء معاناتهم من جانب المجتمع الدولي.

إن هذا الاجتماع يراقبه هؤلاء الملايين من الضحايا. وهو مراقب من الذين يرون أن معاناتهم لن تصل أبدا إلى المسرح الدولي لأن الجمعية العامة تجتمع اليوم بطريقة خبيثة وبغيضة ويغلب عليها طابع التسييس، من أجل سحب الشرعية من حق إسرائيل الأساسي في الدفاع عن مواطنيها. كل هؤلاء الضحايا لن يجنوا من هذا الاجتماع سوى الإحباط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إسرائيل وأرفض نعتها للجمعية العامة بالبغيضة والخبيثة. وقد تكون هذه من حقائق عالمنا المعاصر، ولكن علينا أن ننظر إليها في أماكن أخرى.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ كلمتي بالدعوة إلى إعادة الهدوء والعقل إلى المناقشة العامة لهذا الموضوع في هذه الدورة. ونعرب عن تقدير مصر لمبادرتكم الكريمة للدعوة إلى استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة حول انتهاكات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، استجابة لعدد من الطلبات قدمها قادة ورؤساء دول يمثلون مجموعات جغرافية وسياسية متنوعة، على رأسها حركة عدم الانحياز، وفي ظل احترام كامل لكافة القواعد الإجرائية. ونعبر عن مساندتنا لما ورد في بيانات المغرب باسم المجموعة العربية، وكوبا باسم حركة عدم الانحياز، وأوغندا باسم مجموعة الدول الإسلامية. كما أود أن أوجه الشكر للأمين العام على تحركه السريع منذ اليوم الأول للأزمة وزيارته الحالية للشرق الأوسط، بدءا بمصر، ودفعا لجهود تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وتحقيقا لوقف إطلاق النار في أقرب فرصة.

فاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة يأتي في وقت بالغ الخطورة، يشهد فيه قطاع غزة استمرارا للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، رغم صدور قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي دعا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى إيقاف المأساة الإنسانية الجارية، محددا لعدد من الأحكام الرئيسية التي استجابت لمطالب اللجنة الوزارية العربية، والتي تمثلت في الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، تمهيدا للانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، ورفع الحصار وفتح المعابر بصورة مستمرة لإدخال المساعدات الإنسانية والاقتصادية، والتخفيف من وطأة الوضع الإنساني في قطاع غزة، وإنشاء الآلية اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين ومراقبة التزام الطرفين بوقف إطلاق النار وتيسير حركة المعابر. فضلا عن

دعم المبادرات الدولية والإقليمية الرامية لتحقيق ذلك، وعلى رأسها المبادرة المصرية الهادفة لاستعادة التهدئة وإعادة إطلاق عملية جادة وذات مصداقية للسلام في الشرق الأوسط.

كما يأتي استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة متزامنا مع مساعي مصر الدؤوبة لتنفيذ المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك بالتزامن مع اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، مما يعبر عن تحمل مصر لمسؤولياتها التاريخية تجاه عملية السلام وتجاه الشعب الفلسطيني الشقيق، وسعيا منها لتحقيق التكامل المطلوب بين الجهود الإقليمية والجهود الدولية الرامية إلى وقف نزيف الدم الفلسطيني في قطاع غزة، وتوفير الترتيبات والضمانات اللازمة لتنفيذ أحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي رحب بهذه المبادرة وبالجهود المصرية الأخرى.

وقد هدفت المبادرة المصرية إلى التعامل الجاد والفوري مع الأزمة الإنسانية الحادة التي يعاني منها المدنيون على الأرض، من خلال العمل على ثلاثة محاور. أولا، قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية بوقف إطلاق النار لفترة محددة، بما يتيح فتح ممرات آمنة لإيصال مساعدات الإغاثة الإنسانية، ويسمح بمواصلة التحرك للتوصل إلى وقف شامل ونهائي ودائم لإطلاق النار. ثانيا، دعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لاجتماع عاجل من أجل التوصل إلى ترتيبات وضمانات تكفل عدم تكرار التصعيد الراهن ومعالجة مسبباته. ثالثا، دعوة السلطة الفلسطينية والفصائل إلى لتجاوب مع جهود تحقيق الوفاق الفلسطيني برعاية مصرية. وما زالت مصر تواصل مفاوضاتها المكثفة مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بدعم وتأييد من عدد كبير من الدول والأطراف الإقليمية الفاعلة، ومن اللجنة الرباعية الدولية، لبدء تنفيذ هذه المبادرة في أقرب فرصة، حقنا للدماء ولكسر حلقة العنف والأعمال العسكرية.

لقد لجأت المجموعة العربية منذ اليوم الأول لبدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة إلى مجلس الأمن، الذي عبر منذ البداية عن إرادة دولية واضحة تطالب بوقف العدوان في بيان صحفي، دعا فيه بإجماع الآراء إلى وقف القتال. ثم عاد المجلس وعبر عن هذه الإرادة مجددا في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي وإن كان اعتمد بأغلبية ١٤ صوتا مؤيدا، مع امتناع عضو واحد عن التصويت، فإن الولايات المتحدة، التي امتنعت عن التصويت، قد أكدت بوضوح وعلى لسان وزيرة خارجيتها، في شرح للتصويت بعد التصويت، التزامها بكافة أحكام القرار ودعمها للوقف الفوري لإطلاق النار وللجهود الإقليمية الجارية.

ورغم أن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يلبي الحد الأدنى من المطالب العربية فحسب، إلا أننا رحبنا به على المستوى العربي باعتباره خطوة هامة تقود إلى تنفيذ متوازن لعدد من الالتزامات المتبادلة، أولها وقف إطلاق النار الفوري من الجانبين. واليوم، نجدد من هذا المنبر دعمنا الكامل للقرار ودعوتنا للالتزام بتنفيذ أحكامه ولبذل الجهود العاجلة لتحقيق الوقف الفوري للعنف وللأعمال العسكرية من الجانبين، ولفتح المعابر بصفة مستمرة وفقا لاتفاقية التنقل والعبور المبرمة عام ٢٠٠٥ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والسماح بالدخول الفوري لكافة أشكال المساعدات الإنسانية والاقتصادية إلى غزة، بهدف الحفاظ على الوقف الدائم لإطلاق النار وصون الهدوء والحيلولة دون العودة إلى الوضع الراهن، وبدء جهود إعادة الإعمار، والتحرك بفعالية في عملية سلام شاملة وذات مصداقية تستند إلى رؤية حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

إن الإحباط العربي والدولي يتزايد يوما بعد يوم لرؤية آلاف الفلسطينيين يسقطون ضحايا مجزرة تنفذها آلة الحرب الإسرائيلية، في ظل عجز مستمر من جانب مجلس الأمن عن وضع حد لما يجري من قتل للأبرياء وتدمير للبنية التحتية في قطاع غزة، بل وفي ظل عجز مجلس الأمن عن توفير الحماية اللازمة لمنشآت الأمم المتحدة في القطاع وقصف إسرائيل لهذه المنشآت أثناء وجود الأمين العام في إسرائيل، خاصة مقر وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومخازن المساعدات الإنسانية. فقد قصفت إسرائيل مقر الأونروا جنبا إلى جنب مع مدرستها، التي قصفت من قبل، ومستشفى القدس ومبنى الخدمات الصحفية، وغيرها من المنشآت. ويمثل كل ذلك إمعانا في تحدي إسرائيل للمنظمة الدولية ولإرادتها الجماعية.

ويحتم علينا ذلك، وعلى الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام، أن نوحد الجهود من أجل ضمان التنفيذ الكامل والأمين لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، حفاظا على مصداقية المنظمة وتعزيزا لدورها في حماية الشعب الفلسطيني، وللضغط على إسرائيل حتى تتوقف عن انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وعن تحدي إرادة المجتمع الدولي. فالتحجج بحق الدفاع الشرعي لا يبرر لإسرائيل الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة العسكرية وللأسلحة المحرمة دوليا، على نحو ما تقوم به ضد المدنيين الفلسطينيين، خاصة في ظل ما ينص عليه القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من أهمية سلامة المدنيين وحمايتهم في وقت الحرب. كما لا يبرر قتل الأطفال في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولا يبرر قصف المستشفيات للحيلولة دون تقديم أبسط الخدمات الطبية للمصابين، وقصف مقار الصحفيين ووسائل الإعلام للحيلولة دون نقلهم للصورة الحقيقية للأعمال الوحشية التي تقوم بها إسرائيل.

وفي ظل توافق الآراء الدولي الرامي إلى تفعيل المسؤولية عن الحماية، استنادا للفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فلا بد أن يمتد نطاق تطبيق هذا المفهوم ليشمل المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ويجب أن نعمل بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، على إنشاء قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني في غزة ولمراقبة وقف إطلاق النار بين الجانبين، وتسهيل الحركة من خلال المعابر، على أن يتكامل ذلك مع تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، متضمنا ضرورة إجراء التحقيق الدولي العادل والفوري في الجرائم الدولية التي تم ارتكابها وتقديم مرتكبيها للمحاكمة. وبناء عليه، فإننا ندعو الجمعية العامة إلى توجيه رسالة دعم واضحة وقوية لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونطالب بمشروع قرار يقدمه رئيس الجمعية العامة يعبر عن دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية لقرار مجلس الأمن ولجهود تنفيذه، ويشدد على ضرورة الالتزام الكامل من الطرفين ومن الدول الأعضاء بما تضمنه من أحكام. وكلنا ثقة بأن الجمعية العامة ستتحمل مسؤوليتها وستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وأود في الختام أن أؤكد من هذا المنبر أن مصر، التي فتحت الباب للسلام في الشرق الأوسط، ورعت القضية الفلسطينية منذ بدايتها، ستستمر في مساعدة الشعب الفلسطيني على تجاوز محنته ومواجهة التحديات الجسيمة التي يتعرض لها خارجيا وداخليا، بما في ذلك تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني، باعتباره مطلبا رئيسيا لتجاوز التحديات، وللاتفاق على أفق سياسي واضح يسهم في إنجاح الجهود الدولية والإقليمية لوقف العدوان وتهيئة الظروف الملائمة للدفع بعملية السلام، وصولا لإقامة دولة فلسطين المستقلة

وعاصمتها القدس الشرقية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تشكل في مجملها أرض الدولة الفلسطينية المستقلة غير القابلة للتجزئة، والتي سيعيش عليها شعب واحد، هو الشعب الفلسطيني، بجميع فصائله وانتماءاته السياسية والفكرية والعقائدية. وكلنا ثقة في دعم المجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة لجهودنا وجهود مجلس الأمن والأطراف الأخرى الفاعلة نحو تحقيق هذا الغرض.

وفي هذا الإطار، فإن مصر تدعم الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة، وخاصة الأمين العام للمنظمة، في المجموعة الرباعية الدولية، ذلك الدور الذي يضفي على عمل المجموعة الصبغة الدولية، ويوفر الصلة الفعالة بين أنشطة المجموعة في التعامل مع الوضع على الأرض، بالتنسيق مع الأطراف والرابطة الحتمية لهذا العمل مع عملنا هنا في الجمعية العامة وفي الأمم المتحدة ككل. ونتطلع إلى استمرار دعم الجمعية العامة لهذا الدور حتى تتحقق أهدافنا في إقرار السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

السيد إيكلين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بينما ندخل اليوم العشرين للعمليات الإسرائيلية في غزة، فإن الخسائر في الأرواح التي تبلغ الآن أكثر من ١ ٠٠٠ قتيل، بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال، لا تزال آخذة في الازدياد. لقد قتلت عائلات بأكملها خلال أعمال العنف. والحدود مغلقة في وجه شعب غزة ولا يمكنه الاحتماء بأي مكان. وحتى مقر الأمم المتحدة ومبانيها لم تسلم من الهجمات، مثلما شهدنا اليوم.

لا يمكن لأحد أن يقبل بهذا الحصار. ولا يمكن لأحد أن يسمح بعمل مثل هذا يدفع ثمنه المدنيون وهم ضحاياه. إننا نشعر ببالغ الأسف على استمرار هذه المأساة الإنسانية في غزة. وأقل ما يمكن، ينبغي أن نراعي على نحو أساسي معاناة هؤلاء الضحايا، لأن هناك واجب يتمثل في حماية المدنيين واحترام قدسية الحياة.

ونكرر مجددا دعوتنا العاجلة إلى وقف سفك الدماء وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية. وندعو الطرفين إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، دون مزيد من التأخير. وليس أمامنا وقت نضيعه. فكلما استمرت العملية العسكرية الإسرائيلية كلما ازداد عدد الأرواح البريئة التي ستعرض للخطر.

وقد صارت الحالة في غزة الآن كارثة إنسانية. ولا بد من السماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عراقيل إلى غزة، فضلا عن التدفق المستمر والمنتظم للبضائع إلى سكان غزة، وعلى النحو المحدد في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وينبغي رفع الحصار على غزة بجميع جوانبه.

وإذ نقول ذلك، فإن من حق إسرائيل بطبيعة الحال أن تعيش في أمن. ونحن لا نؤيد إطلاقا شن الهجمات الصاروخية على أهداف مدنية في إسرائيل. غير أننا نطالب إسرائيل بإعادة النظر في سياساتها، التي لا يمكن أن تحقق لها الشعور بالأمن الذي تسعى إليه. والاستخدام المفرط للقوة والتدابير العقابية التي تضر برفاه كل السكان ليس هو السبيل إلى إحلال السلام الدائم. وينبغي ألا ننسى أن الفلسطينيين الذين يقصفون ويهاجمون اليوم سيصبحون جيران إسرائيل إلى الأبد.

إن المأساة في غزة، إذا لم نوقفها فورا، ستستمر على نحو متزايد في تأجيج نيران الكراهية والعداء في المنطقة. ويشكل ذلك الأمر توجها خطيرا للغاية وقد يسمم ليس الأجيال الحالية فحسب بل الأجيال القادمة أيضا.

وإذ نضع في اعتباراتنا هذه الأفكار، نحن نواصل جهودنا واتصالاتنا على جميع المستويات بغية الإسهام في

إنهاء هذا الصراع. فالممثل الخاص لرئيس وزرائنا يزور المنطقة الآن ويشارك في جولات دبلوماسية مكوكية مكثفة. ونأمل صادقين أن تسفر جميع المساعي التي تبذلها مختلف الأطراف الفاعلة عن نتائج إيجابية سريعة. وفي غضون ذلك، نواصل أيضا جهودنا الجبارة لتقديم الإغاثة الإنسانية إلى شعب غزة بغية التخفيف من معاناته قدر الإمكان.

كما نشدد على أهمية المصالحة الوطنية بين الفلسطينيين، والتي نعتقد بأهميتها البالغة ليس لتحقيق الوحدة الوطنية لفلسطين وسلامتها فحسب، بل أيضا لآفاق إحلال سلام واستقرار دائمين في المنطقة.

وقد شكل القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) فرصة لوقف الأعمال القتالية في غزة. ويجب اغتنام هذه الفرصة. ويجب استعادة الهدوء في المنطقة حتى يتسنى لنا مرة أخرى البدء بتلبية الحاجة إلى إحلال سلام شامل وقابل للاستمرار على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد الصايدي (اليمن): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، يطيب لي أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الدورة الطارئة التي تكتسي أهمية كبيرة كونها تناقش ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مأساة في غزة. واسمحوا لي أن أعرب عن تأييد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل أوغندا نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والبيان الذي ألقاه ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

نجتمع اليوم والشعب الفلسطيني الأعزل يتعرض منذ عشرين يوما لعدوان ظالم من دولة الاحتلال، إسرائيل. لقد استشهد ما يربو على الألف شهيد جراء هذا العمل الهمجي، وجُرح الآلاف. وها هم قادة دولة الاحتلال يُصعدون من عملياتهم العسكرية ويُعلنون أن هذه العمليات لن تتوقف حتى تحقق أهدافها.

كما أن من عجب العجائب أن هذه الحرب البشعة التي تشنها إسرائيل ضد شعب يرزح تحت الاحتلال لأكثر من أربعة عقود من الزمن، تُبرز بأنها تُشن دفاعا عن النفس. كيف يمكن للمُحتل، والاحتلال هو العدوان بعينه، أن يستمر في القهر بذريعة الدفاع عن النفس؟ ومهما يكن أمر إعادة تمركز القوات الإسرائيلية، لا يمكن لأحد، بما في ذلك من يؤازر تل أبيب، أن يُنكر أن إسرائيل تُحكِم السيطرة على المداخل البرية والبحرية، إضافة إلى احتكار المجال الجوي لقطاع غزة. وفي ضوء هذا الواقع، ما زال قطاع غزة يخضع لاحتلال إسرائيل، ومن يرى العكس، فهو لا شك يقرأ القانون الدولي بنفس سياسي.

لذلك، فهذا ليس تبريرا أعوجا فحسب، بل إنه يُناقض علم المنطق وقواعد القانون الدولي أيضا. هل لنا أن نتساءل: كيف يمكن لمن يفرض الحصار المميت، وتجويع الأطفال، وقطع تيار الكهرباء، ومنع الأدوية عن المشافي، أن يُبرز هذه الإجراءات غير الإنسانية بالدفاع عن النفس؟ هل تغير مفهوم حق الدفاع عن النفس بين عشية وضُحاها، أم أنه جرى إعادة تفسيره للتغطية على جرائم إسرائيل؟ لا يمكن لمن يحتل أراضي الغير ويقوم بتشييد المستعمرات الاستيطانية وتغيير معالم الأرض المحتلة أن تنطبق على سياسته صفة الدفاع عن النفس، لأن ما يقوم به يتعارض مع جوهر القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة. وعلى العكس من ذلك فالذي يقاوم الاحتلال وقضم الأراضي والتوسع والضم، هو من يدافع عن نفسه. ومن يقوم بمقاومة الاحتلال، طبقا لقواعد القانون الدولي، ليس إرهابيا بل تواقا للحرية مهما تعمد البعض الخلط بين الإرهاب والحق المشروع في مقاومة الاحتلال.

نحن على اقتناع في الجمهورية اليمنية بأن مأساة الشعب الفلسطيني لن تنتهي ما لم يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته ويتم وضع حد لاحتلال إسرائيل للأراضي

الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذا الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة الأخرى. إن ما يجري الآن في فلسطين المحتلة، بما فيها قطاع غزة، من عدوان همجي، هو بقصد فرض واقع الاحتلال وتشريد الفلسطينيين والتنكيل بهم لترك منازلهم وقراهم ومزارعهم للمستوطن الاستعماري.

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإن إسرائيل، كعادتها، قد ضربت بهذا القرار عرض الحائط واستمرت في عدوانها على الشعب الفلسطيني في غزة، الأمر الذي يحتم على مجلس الأمن إلزام إسرائيل بالامتثال لهذا القرار، ونحن نؤكد أن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي اتخاذ التدابير التالية، إذا أراد رد الاعتبار لهيبته فيما يتصل بالصراع العربي الإسرائيلي.

أولا، إدانة العدوان الإسرائيلي الحالي، ثانيا، فرض وقف إطلاق النار فورا دون شروط ودون مراوغة، للحيلولة دون أن يحقق المعتدي أهدافه المتمثلة في تدمير البنية التحتية في قطاع غزة. ثالثا، الأمر الصريح والملزم بفتح المنافذ إلى قطاع غزة لكي تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي من تقديم المساعدة الإنسانية لسكان غزة المحاصرين. رابعا، إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتثال لواجباتها طبقا لمعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تُحرّم على المحتل تغيير معالم الأراضي المحتلة. خامسا، إلزام إسرائيل بإنهاء الاستيطان وتفكيك المستوطنات الاستعمارية المُشيدة على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. سادسا، إجبار إسرائيل على الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية، وتفكيك الجدار التوسعي الذي يفصل الفلسطيني عن الفلسطيني والفلاح عن أرضه والقسيس عن كنيسته والإمام عن مسجده والمريض عن مشفاه.

ولا يخامرنا شك في أن ما نطالب به ليس عسير التحقيق على مجلس الأمن إذا ما توفرت الإرادة السياسية لأعضائه. ونحن كذلك على اقتناع بأن اعتداءات إسرائيل خلال الأيام الماضية قد أرّقت الضمير الإنساني، وأضحى امتثال إسرائيل للإرادة الدولية وتقييد أفعالها بقواعد القانون الدولي أمرا لا مفر منه لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مهبط الأديان التوحيدية ومهد الحضارات الإنسانية.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام جدا وفي الوقت المناسب.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدين بقوة العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة من فلسطين بصفته انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة واستفزازا صريحا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الوقت الحالي، تقوم القوات المسلحة الإسرائيلية بقتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء دون رحمة وبتدمير البيوت والمباني العامة والمدارس بصورة عشوائية. ومن الواضح أن هذه هي أعمال إرهاب دولة وجرائم ضد الإنسانية.

وما لا يمكن تجاهله في هذا الشأن هو حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم هذه الفظائع الإسرائيلية. والعالم برمته الآن يندد بالعدوان الإسرائيلي ويطالب بوضع حد فوري لجميع أعمال إسرائيل العسكرية. لكن ما يؤسفنا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تنحاز إلى إسرائيل، وأنها حتى تبرر الأعمال الإسرائيلية لعرقلة السلام. ويثبت هذا مرة أخرى أن من يفسد السلام وأسوأ منتهك لحقوق الإنسان في العالم ليس سوى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن للشعب الفلسطيني حقا مشروعا في استعادة أراضيه المحتلة وبناء دولة مستقلة ذات سيادة. ولذلك فإنها قضية عادلة أن يقاتلوا لتحقيق هدفهم هذا. وتعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن دعمها وتضامنها الكاملين مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لطرد المعتدين الإسرائيليين من أراضيهم واستعادة حقوقهم المشروعة، بما فيها حق تقرير المصير. وعلى إسرائيل أن توقف فورا جميع أعمالها العسكرية وأن تسحب قواتها المعتدية من قطاع غزة.

وفي الختام، يتحتم عليّ ومن واجبي أن أرد على البيان الذي أدلت به ممثلة إسرائيل. ينبغي لممثلة إسرائيل أن تدرك أن هذا اجتماع استثنائي يتعلق بعمليات بلدها ضد الشعب الفلسطيني البريء. فهذا ليس اجتماعا استثنائيا لإثارة أسئلة عن أي بلد آخر، بما في ذلك بلدي. ويود وفد بلادي أن ينصح ممثلة إسرائيل بأن تكون أكثر تواضعا، وأكثر بساطة وأكثر صدقا بشأن الهدف من هذا الاجتماع. إن وفد بلادي يرفض بياتها رفضا قاطعا، والذي هو غير مقبول على الإطلاق.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بعقد هذا الاجتماع الطارئ ونحن سعداء بمبادرتكم، سيدي الرئيس. ونود أيضا أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد كان هناك تصعيد خطير في أعمال العنف في الأسابيع القليلة الماضية في غزة وجنوب إسرائيل. وقد قتل العديد من الناس الأبرياء وجُرحوا مما يحتم على الجمعية أن تعرب بصورة جماعية وعلنية عن إدانتها للهجمات وأن تطالب الطرفين بوقف هجماتهما العسكرية وأعمال العنف فورا.

إن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه المجلس قبل أسبوع، قد دعا في الفقرة ١ إلى ”وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة“. كما يدعو في الفقرة ٢ إلى ”تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي، وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة“.

ونشعر بخيبة أمل شديدة لأن القرار لم يتم تنفيذه بعد. ونحث جميع الأطراف على احترام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وأن تقوم بتنفيذ أحكامه فورا. وإذا لم يتم الالتزام بالقرار فإننا نتوقع أن يتخذ المجلس الإجراءات المناسبة في إطار ولايته حسب الميثاق لتنفيذ قراراته. ونعتقد أن الخطوة المباشرة التالية لمجلس الأمن هي تعزيز القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) من خلال المطالبة بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وتخفيف الحصار بفتح الحدود فورا وفي آن واحد.

لقد أعربت حكومة جنوب أفريقيا عن رأيها بأن الضربات الجوية الإسرائيلية هي انتهاك للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وطلبت حكومة جنوب أفريقيا من الحكومة الإسرائيلية وقف الهجمة العسكرية على غزة وسحب قواتها فورا ودون شروط.

وتمثل تلك الضربات الجوية الإسرائيلية أيضا استخداما مفرطا وغير متناسب للقوة من قبل إسرائيل. فليس هناك مبرر لموت أكثر من ١ ٠٠٠ شخص، من بينهم حوالي ٣٥٠ طفلا، إلى جانب سقوط آلاف من الجرحى. إننا ننضم إلى الأمين العام في التأكيد مجددا على التزام إسرائيل بأن تطبق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ونحن ندين استعمالها المفرط للقوة الذي يؤدي إلى قتل وتشويه وجرح المدنيين.

وفي هذا الصدد، لا نعتقد أن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس يخولها بانتهاك حقوق المدنيين الأبرياء، ولا سيما

هؤلاء المدنيين الذين مافتئوا يعيشون تحت الاحتلال غير المشروع لمدة ٤٠ سنة. فلا يمكن أن تتوقع إسرائيل الأمن لشعبها أو تتوقع حالة سياسية طبيعية طالما تحتل أراضي الفلسطينيين وتواصل محاولاتها لفرض حكمها الدائم على الفلسطينيين بالقوة العسكرية.

ويساور وفد بلادي القلق البالغ بشكل خاص إزاء الآثار الإنسانية المدمرة للاحتلال والحصار واستمرار الهجمات على غزة. وقد زادت هذه الحالة سوءا من جراء الهجمات العسكرية المتصاعدة، والتي استهدفت وقتلت أيضا عاملين في الإغاثة الإنسانية تابعين للأمم المتحدة. فلا يمكن التهاون مع الهجمات المتواصلة على الأمم المتحدة وموظفيها والوكالات الإنسانية الأخرى. ونشعر بالقلق لأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد علقت أنشطتها بسبب هذه الهجمات وحتى تضمن السلطات الإسرائيلية سلامتها وأمنها. وقد أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانا تذكر فيه أمثلة أخفقت فيها القوات العسكرية الإسرائيلية في الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بسبب العراقيل التي تضعها. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في الدعوة إلى وصول المساعدة الإنسانية بصورة كاملة ودون عراقيل للسماح للعاملين في مجال المعونات بالعمل في جو تسوده السلامة والوصول إلى المجتمعات المحلية المحتاجة.

ولقد أكد رئيس جنوب أفريقيا السيد موتلانثي من جديد أن العنف والعنف المضاد لن يدفعا إلى الأمام لا بقضية الإسرائيليين ولا الفلسطينيين، ولذا ينبغي ألاّ يدّخر الفلسطينيون والإسرائيليون الجهد والطاقة من أجل التوصل إلى حل ودّي يستند إلى الدولتين دولة فلسطينية مستقلة تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيلية، وتعيش كل منهما داخل حدود آمنة.

وتدعو جنوب أفريقيا أسرة الأمم المتحدة إلى الوقوف معا في إدانة تصاعد أعمال العنف. ويتعين على الجمعية العامة، أكثر هيئة ديمقراطية وتمثيلا، أن تطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وبانسحاب القوات الإسرائيلية فورا من غزة، وبفتح حدود غزة فورا ووضع حد للحصار غير الإنساني وتقديم المساعدة الإنسانية فورا ودون عراقيل. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية استعمال جميع الوسائل الممكنة لوقف أعمال العنف التي تؤدي إلى الأزمة الإنسانية غير المقبولة في المنطقة. والقيام بأقل من هذا من شأنه أن يثير الشكوك حول مصداقية المنظمة في التصدي لإراقة دماء الأبرياء في الشرق الأوسط.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لكم، سيدي الرئيس، لاتخاذكم قرار الموافقة على الطلبات المقدمة من العديد من الدول الأعضاء باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ولدينا ثقة في أن أعمال هذه الدورة ستتجه وجهة مثمرة بفضل حكمتكم وشجاعة قيادتكم.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه لدى النظر في أعمال النظام الصهيوني الإجرامية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ينبغي أن تولى أعلى درجات الأولوية لعملية الاحتلال غير المشروع والقسري وغير القانوني لتلك الأرض، التي تشكل السبب الأول لما يرتكبه هذا النظام من أعمال إجرامية في فلسطين وفي المنطقة على مدى عقود. وفي الحالة الكارثية القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة المأساة المستمرة في قطاع غزة التي نجمت عن المذابح الفظيعة والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها النظام الإسرائيلي، دليل واضح على المذابح التي تُنصب دون مبالاة للمدنيين الأبرياء، ومعظمهم من النساء والأطفال. ومن الواضح الآن أن السكان الفلسطينيين البالغ عددهم ١,٥ مليونا الذين يعانون

المجاعة والحصار في قطاع غزة، أكبر معسكر اعتقال في العالم، وهو من صنع السلطة القائمة بالاحتلال، يجري إجبارهم على أن يدفعوا بشكل جماعي ثمن انتخابهم الديمقراطي لحكومتهم.

إن المذبحة الحالية التي تجري في قطاع غزة مثار اهتمام عاجل وبالغ للشعب الإيراني وحكومته والعالم بأسره. فجميع سكان غزة، التي كانت خاضعة للحصار القاتل والتجويع والحرمان من أبسط اللوازم طيلة الأشهر الـ ١٨ الماضية، يجري الآن خنقهم وذبحهم لليوم العشرين على التوالي من قِبل نظام احتلال همجي لا يعرف شيئا عن الإنسانية أو احترام البشر. ونظرا لأن تعطش ذلك النظام للدماء لم يشفه استهداف جميع الأشخاص وجميع المنازل وجميع الهياكل الأساسية في قطاع غزة، فقد لجأ إلى ارتكاب أعمال إجرامية لا يمكن تصورها، مثل قصف الأطفال والنساء الأبرياء الذين لجأوا إلى المباني التي أعلنت الأمم المتحدة أنها آمنة وقتل وإصابة أفراد الأمم المتحدة العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وأفراد الإسعاف المحليين. ومن الواضح، مرة أخرى، أن النظام الإسرائيلي بارتكابه تلك الجرائم الوحشية يتحدى مصداقية المجتمع الدولي والعالم المتحضر ويقوض أبسط القيم الأساسية التي يمثلها العالم المتحضر.

وتجلى مثال آخر على ازدراء النظام الإسرائيلي للأمم المتحدة وللقيم التي تمثلها هذه المنظمة حين أشعلت النيران في مجمع الأمم المتحدة الرئيسي اليوم بعد قصفه بالقنابل الإسرائيلية المحتوية على الفوسفور الأبيض. ويدل ذلك على عدم احترام لمسؤولي الأمم المتحدة كذلك، لأن الهجوم جاء بينما كان الأمين العام في الأراضي المحتلة. وتلك جريمة ينبغي ألا تمر هي وغيرها من الجرائم الإسرائيلية دون عقاب. ونحن ندينها بكل قوة، ونرى أن ذلك الهجوم، إلى جانب الهجمات الإسرائيلية الأخرى على أفراد ومقار الأمم المتحدة، يستلزم إجراء عاجلا من الأمم المتحدة. ولذلك نرى أن ذلك النظام غير مؤهل لأن يكون عضوا في هذه المنظمة.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن المجتمع العالمي ينبغي أن يعمل في انسجام على اتخاذ تدابير عاجلة لوقف الهجمات الإسرائيلية الحالية، التي تحمل جميع أمارات العقاب الجماعي، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وفي هذا الصدد، نرحب بنتيجة الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس حقوق الإنسان عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها العدوان الأخير في قطاع غزة المحتل. ونؤيد القرار الذي اتخذه المجلس ويطالب فيه، في جملة أمور، بإدانة العمليات العسكرية الجارية من جانب النظام الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة؛ والوقف الفوري للهجمات العسكرية للنظام الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة؛ والانسحاب الفوري لقواته العسكرية من قطاع غزة. ومن نفس المنطلق، نؤيد بقوة مجلس حقوق الإنسان في قراره إيفاد بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بصورة عاجلة للتحقيق في جميع الانتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي من جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة.

وبالرغم من ولاية مجلس الأمن التي تقضي بالاستجابة الكاملة والفعالة لهذه الظروف، لم يُتخذ حتى الآن إجراء فعال لوقف مذبحة الفلسطينيين. فقد منع بعض الأعضاء الدائمين مجلس الأمن أول مرة من اتخاذ أي إجراء. وعندما اتخذ إجراء في وقت متأخر، لم يلب القرار الذي اتخذه، وهو القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق، في جملة أمور، بإجبار النظام الإسرائيلي على وقف فظائعه المرتكبة ضد الفلسطينيين والانسحاب من غزة

أو حتى بإدانة قوية لجرائم النظام الإسرائيلي ضد الإنسانية وتصميم آلية لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها ويواصلون ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة. وحتى ذلك القرار، برغم عيوبه والتأخر في إصداره، فقد تجاهله النظام الإسرائيلي تماما، مثل كثير من قرارات الأمم المتحدة السابقة الأخرى التي يقابلها بالازدراء والتحدي.

وفي رأينا أن مجلس الأمن الآن عاجز عن وقف تلك الأعمال الإجرامية، وأن الجمعية العامة، بوصفها أكبر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا وديمقراطية، ينبغي أن تتخذ تدابير فورية للضغط على النظام الإسرائيلي بغية إنهاء المذابح. واليوم، ينبغي أن تتخذ الجمعية قرارا بإدانة تلك الفظائع، وتطالب فيه، أولا، بالوقف الفوري للهجمات الإسرائيلية والعدوان الإسرائيلي على سكان غزة الأبرياء؛ ثانيا، الانسحاب الإسرائيلي الفوري من غزة؛ ثالثا، رفع الحصار؛ رابعا، فتح المعابر؛ خامسا، تقديم المساعدة الإنسانية بشكل عاجل للسكان هناك.

إن شن الهجمات العشوائية المتعمدة من جانب العسكريين الإسرائيليين ضد الأهداف المدنية في قطاع غزة واستخدام الأسلحة المحظورة على نطاق واسع من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي يشكلان جريمتي حرب. وبالرغم من ادعاءات النظام الصهيوني، فإن استخدام القوة والعنف على نطاق واسع موجه إلى جميع سكان قطاع غزة، ومن ثم يرقى إلى مرتبة جريمة الإبادة الجماعية. ولا شك في أن فظائع النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر تعادل جرائم ضد الإنسانية. ولدينا اعتقاد جازم بضرورة اتخاذ إجراء عاجل في الأمم المتحدة للدفاع عن السكان الفلسطينيين الذين يعاقبون جماعيا بسياسات ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية، كما وصفها بحق المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية.

وأود أن أذكّر الجميع بأن تقرير المقرر الخاص كان قد قُدِّم قبل الفظائع المروّعة التي ارتُكبت في الأيام الـ ٢٠ الماضية ضد الفلسطينيين. وهذه الجرائم الرهيبة المرتكَبة في تلك الأيام الـ ٢٠ لم تترك أي عذر: فعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء عاجلاً لوقف آلة الحرب الإسرائيلية ومحاكمة قادتها. وإن زعماء النظام الإسرائيلي وقادته العسكريين يجب إصدار لوائح اتهام بحقهم عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وارتكاب جرائم متعددة ضد الإنسانية وجرائم حرب.

وينبغي لمجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية أن يضطلعا بمسؤولياتهما عن تقديم المجرمين إلى العدالة ومنع الإفلات من العقاب. ويمكن للجمعية العامة، من جهتها، أن تتخذ أيضاً التدابير اللازمة لإنفاذ ترتيب أو آلية بموجب المادة ٢٢ من الميثاق، للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أؤكد مجدداً الدعم الثابت والمتواصل من حكومة بلدي للشعب الفلسطيني في جهوده المستحَقة والمشروعة، وفي كفاحه لممارسة حقه في تقرير المصير.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد الفييتنامي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. كما أود أن أشكر سفير كوبا أبيلاردو مورينو فرنانديز على عرض الموقف المشترك لحركة عدم الانحياز، الذي تشارك فيه فييت نام وتؤيده تأييدا كاملا.

لا يزال تصعيد العنف والخسائر والمعاناة التي تكبّدها الشعب الفلسطيني في غزة نتيجة أعمال القصف والعمليات

العسكرية الإسرائيلية غير المشروعة يشكل سبباً للقلق العميق لدى المجتمع الدولي. ويراودنا قلق شديد من الخسائر العالية في الأرواح بين الأبرياء – بما في ذلك العديد من العزّل من النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني – ومن التدمير الواسع لبيوتهم وممتلكاتهم، فضلاً عن البنية التحتية ومرافق الأمم المتحدة في غزة، بما فيها المدارس والمستشفيات.

وأمام خطورة الأزمة الراهنة، يؤكد وفد بلدي الحاجة إلى وقف جميع الأنشطة العسكرية وأعمال العنف، وإلى توفير الحماية الفورية للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة وفقاً للقانون الإنساني الدولي. ونحث جميع الأطراف المعنية على الاستجابة للنداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، والتنفيذ بدون إبطاء لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتُخذ قبل أسبوع، والذي ينص على وقف لإطلاق النار فوري ودائم وموضع احترام كامل، وعلى تقديم وتوزيع المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء غزة بدون إعاقة، وعلى إعادة فتح المعابر الحدودية إلى غزة بشكل مستدام على أساس اتفاق التنقل والعبور عام ٢٠٠٥.

إننا نحث إسرائيل على وقف جميع عملياتها العسكرية، وسحب قواتها من غزة فوراً، ورفع الحصار والقيود عن السكان الفلسطينيين، بما يهيّئ الظروف المواتية لوقف دوّامة العنف وحل الأزمة الإنسانية في غزة. وفييت نام تؤيد اعتماد الجمعية العامة قراراً يحقق ذلك.

تقوم وكالات الأمم المتحدة، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، والمنظمات الإنسانية الأخرى والمجتمع الدولي، بدور حاسم لا غنى عنه في تقديم المساعدة الطارئة للشعب الفلسطيني في غزة. وإننا نحث الأطراف المعنية كافة على تيسير سلامة العمليات التي يقوم بها العاملون في المجال الإنساني في الميدان وسيرها بدون عوائق، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم. وتضامناً مع معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، قررت الحكومة الفييتنامية تقديم مساعدة طارئة، ستسلم إلى الأونروا لتوزيعها لاحقا.

لا يمكن للعنف والعنف المضاد أن يقدّما السلم والأمن المتبادلين للفلسطينيين والإسرائيليين ولا أن يحققا الهدف المعترَف به والمنشود دولياً، وهو حل الدولتين. وعند هذا المنعطف الحرج، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أعلى درجات ضبط النفس، وشجب جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء، والعودة فوراً إلى المفاوضات السلمية لحل النزاعات المتبقية. وتبقى فييت نام مستعدة لدعم الجهود المكثفة والمنسقة للأمم المتحدة وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي برمته، والمساهمة فيها، لإيجاد حل دائم قد يسهم في وضع حد للخسائر في الأرواح البريئة، ويحول دون تكرار الحالة الراهنة ودون المزيد من التصعيد ويُعيد العملية السلمية إلى المسار الصحيح.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم فييت نام الثابت للتسوية السلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولته الفلسطينية المستقلة، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترَف بها، على أساس خريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، وتفاهم أنابوليس المشترك وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

السيد المنصور (البحرين): السيد الرئيس، أتقدم لسعادتكم بجزيل الشكر والتقدير على سرعة استجابتكم باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناقشة الأعمال والممارسات غير القانونية لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما قطاع غزة. وأحيّي في هذا الصدد مواقفكم النبيلة حيال ما يُشنّ من عدوان إسرائيلي غاشم على أبناء الشعب الفلسطيني في غزة.

إن وفد بلادي يؤيد البيان الذي ألقاه الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن المجموعة العربية. كما يؤيد البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لكوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يُعقَد اجتماعنا هذا وقد مضى ٢٠ يوماً على العدوان الإسرائيلي المبيّت والمخطط بصورة منهجية على قطاع غزة المحتل. وهو اعتداء أدى إلى استشهاد أكثر من ١ ٠٠٠ من الفلسطينيين المدنيين، وجرح أكثر من ٥ ٠٠٠ حتى هذا اليوم، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، بيد آلة عسكرية إسرائيلية متطورة، استخدمت فيها إسرائيل كل الأسلحة الحديثة المدمرة، بما في ذلك القنابل الفوسفورية المحرمة دوليا، والتي تُستخدَم لأول مرة، وأحدثت دماراً هائلا في المنازل الآهلة بالسكان وفي البنى التحتية، لم نشهد له من قبل مثيلا.

وما فتئ العالم يشهد صور الآلة الحربية الإسرائيلية الرهيبة التي تصب نيرانها وصواريخها الفتاكة التي تنهال من الجو والبر والبحر، فحوّلت قطاع غزة إلى دمار كامل. وقد شاهد العالم ما تفعله إسرائيل ضد الفلسطينيين الأبرياء. فكلما سقط قتلى وجرحى كل يوم، تعطّش الإسرائيليون المعتدون إلى تكرار الاعتداءات لإحداث المزيد من الدمار والخراب والقتل الأعمى. كما أن هذا اليوم قد شهد تصعيداً عسكريا إسرائيليا يعتبر الأعنف منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

لقد تابع المجتمع الدولي التحركات والاتصالات اليومية للدول العربية على جميع الأصعدة، منذ بدء العدوان، سعياً إلى وقف هذا العدوان الغاشم. وبالرغم من اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الداعي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، يفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، فقد جوبه بالرفض التام من جانب إسرائيل، حيث أعلنت على لسان رئيس وزرائها، فور اتخاذ هذا القرار، أنها غير معنية به، وأنه ليس أكثر من حبر على ورق، ضاربة بذلك عرض الحائط بمحتوياته، بل مستخفة بدور مجلس الأمن ومسؤولياته في استتباب الأمن والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن إسرائيل بموقفها هذا قد أجهضت جميع الجهود الدولية لوقف العدوان، على غرار ما دأبت عليه في السنوات الماضية، من عدم المراعاة أو الاحترام لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية وإهمالها، بل واحتقارها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فإسرائيل نصَّبت نفسها فوق سيادة القانون الدولي. إن هذه المواقف المتزمتة من جانب إسرائيل تقوِّض عمل الأمم المتحدة وتضعف دورها وتشل أداءها في العالم. لقد أصبحت مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن في التصدي للأزمات والاعتداءات الإسرائيلية الآن على المحك. وذلك بسبب استخفاف إسرائيل بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

كما أدان مجلس حقوق الإنسان بشدة، في قراره الهام الذي اتُخذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وقرر إنشاء لجنة لتقصّي الحقائق، للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة. كما طالب القرار الأمين العام بالتحقيق في استهداف مراكز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك استهداف المدارس الخاصة بالوكالة، التي قصفتها إسرائيل بالصواريخ، مما أسفر عن قتل عشرات الفلسطينيين المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء.

ومنذ بداية الأحداث، شاركت مملكة البحرين في الجهود الدولية المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي غير المبرر.

وقامت البحرين بجهود حثيثة على الصعيدين الإنساني والسياسي لوقف هذا التزيف وإراقة الدماء. فقد أعرب جلالة الملك حمد بن عيسى آل – خليفة، ملك البحرين، في كلمة وجهها جلالته يوم الخميس ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عن القلق البالغ والحزن العميق جراء استشهاد المئات من الضحايا الأبرياء من المدنيين الفلسطينيين، وطالب بوضع حدٍ لهذه المأساة الكبيرة والمعاناة الإنسانية الرهيبة، التي يتعرض لها أهالي غزة المسالمون. وتخفيفاً للظروف الإنسانية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وجّه جلالته المؤسسة الخيرية الملكية لإعادة بناء مدرسة الفاخورة التابعة للوكالة في منطقة جباليا، على نفقة جلالته الخاصة، وخصص مبلغ ٣ ملايين دولار لذلك الغرض. وكان القصف الإسرائيلي لهذه المدرسة قد أدى إلى سقوط عشرات الشهداء والمصابين من الأطفال والنساء. وتم اليوم إرسال دفعة أخرى من المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني الشقيق. وأيدت مملكة البحرين المبادرة المصرية التي أطلقها فخامة الرئيس المصري حسني مبارك، كما رحبت المملكة بصدور القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) عن مجلس الأمن، وأيدت جهود الدول الصديقة ومبادراتها لوقف هذا العدوان الغاشم، وطالبت المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته حيال ذلك.

ولا يغيب عن البال أن أساس المشكلة يكمن في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أثبتت السنوات الماضية أن الدول العربية بذلت جهوداً كبيرة للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية. إلا أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ظلت تجهض كل دور سلمي، وتلتف حول جميع المساعي والمبادرات السلمية، وتخلق الأزمات المتتالية لوأدها. فكلما اقتربت المنطقة من تحقيق السلام، خلقت إسرائيل مشكلة وأزمة جديدة. ورفض إسرائيل لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، بشأن متطلبات السلام وتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ولغيرها من جهود المجموعة الرباعية الدولية، لا يزال ماثلاً في الأذهان.

إننا اليوم أمام وضع خطير للغاية، ستمتد آثاره وتداعياته إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها. فمصداقية الأمم المتحدة في العالم تتطلب إجبار إسرائيل على احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة دون تمييز، وكذلك قرارات الأمم المتحدة. فالشعب الفلسطيني الذي قدم التضحيات تلو التضحيات خلال الـ ٦٠ عاماً الماضية، بانتظار أن يُنصف ويُعطَى حقوقه الكاملة. وإن مملكة البحرين تقف مع المجتمع الدولي في ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي وتضميد جراح الشعب الفلسطيني. ولنعمل جميعاً من أجل السلام الذي يجب أن يكون هدفنا المنشود.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، لكم منا جزيل الشكر والعرفان والتقدير على تجاوبكم السريع مع الرجاء الذي رفعه إليكم مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز للدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

ها نحن نجتمع اليوم بحزن شديد يعتصر قلوبنا للبحث مجدداً في العدوان الإسرائيلي الجديد والمتجدد على الشعب الفلسطيني في غزة، حيث أصبحت اعتداءات إسرائيل، للأسف، بنداً ثابتاً على جدول أعمال جمعيتنا العامة، وعلى جدول أعمال منظمتنا الدولية بشكل عام منذ تأسيسها، بسبب استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية منذ عقود. ولكن أيضا بفعل الشذوذ الإنساني لقادة إسرائيل، وارتكابهم جرائم حرب في ظل حماية مطلقة من حُماتهم والمتسترين عليهم، ممن يتشدقون بالكلام عن حقوق الإنسان والحيوان والنبات والجماد.

يستمر العدوان الإسرائيلي المدجج بالسلاح على الشعب الفلسطيني الأعزل لليوم العشرين. وقد انتقل مجلس

الأمن خلال العشرين يوما من حالة فشل في استصدار قرار دولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلى حالة فشل أكبر يتمثل في عجزه عن فرض قراره على الأرض، رغم أن الميثاق واضح جدا لجهة إلزامية قرارات مجلس الأمن على النحو المسجل في المادة ٢٥ من الميثاق. فبعد حالة استعصاء سياسي وأخلاقي مصطنع وغير مبرر على الإطلاق، فشل مجلس الأمن في التحرك لوقف العدوان الإسرائيلي الجبان، المدعوم بآلة حربية أمريكية متطورة ضد أطفال ونساء غزة المذعورين.

وبعد هذا الاستعصاء المعيب، شهد مجلس الأمن ولادة قيصرية لقرار ضعيف يفتقد إرادة وآليات التنفيذ، ويتوسل على إسرائيل أن توقف عملياتها العسكرية. وكما هو مخطط، رفضت إسرائيل تطبيق القرار في ظل حماية معلنة من ولاة أمرها وشركائها في تقويض الأمن والسلم الدوليين.

وهكذا، فإن مجلس الأمن يقف قاصرا عاجزا عن تثبيت شرعية وليده، وعن مساءلة قادة إسرائيل عن رفضهم الانصياع لأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وحيث إنها ليست المرة الأولى التي يتباهى فيها المجلس بعجزه عن تولي مسؤولياته في كل مرة يتعلق الأمر بإسرائيل، بدءا من عام ١٩٤٨، فإننا، والحال هذه، معنيون جميعا باستنهاض الجمعية العامة لمعالجة هذا الخلل في المجلس، الذي أصبحت مصداقيته في العالم أجمع، وفي منطقتنا على وجه الخصوص، محل تندر وتهكم، لا سيما أن المجلس أظهر تصميما وعزما منقطعي النظير في حالات أخرى أقل أهمية وأقل خطورة، رغم أن تدخلاته هذه أدت إلى تفتيت دول بأكملها والتهديد بتفتيت غيرها.

لقد فشل المجلس في تطبيق جميع قراراته المتعلقة بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، والقائمة تطول وتطول، لسبب بسيط هو أن هذه القرارات، بكل بساطة، لها علاقة بإسرائيل. وكأن مجلس الأمن هذا مفصَّل على قياسات لا علاقة لها بمقاسات دولنا الأعضاء نحن، وإنما بمقاسات مصالح ضيقة لبعض الدول النافذة فيه. كل ذلك يهدف إلى حماية استثناء إسرائيل من القانون الدولي، وهذا بحد ذاته يعني ممارسة مجلس الأمن لتمييز عنصري ينقاض الأسس الأخلاقية التي قامت عليها منظمتنا هذه بموجب الميثاق.

والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لاقى، للأسف، مصيرا مشابها لإخوته من القرارات الأخرى المتعلقة بإسرائيل، والتي تتمخض عنها مداولات المجلس من حين إلى آخر، كلما ارتكبت إسرائيل عدوانا جديدا على دول المنطقة، في ظل حماية فاضحة من ولاة أمرها.

لم يجد أهل غزة، المشغولون بدفن قتلاهم، الوقت والإمكانية لكي يهنئوا أنفسهم باعتماد مجلس الأمن لقراره الأخير، بعد أن فشل المرة تلو الأخرى في حمايتهم، ويبدو أنهم فقدوا آخر أمل لديهم في مجلس الأمن، الذي يمر مرور الكرام على إزهاق أرواح أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني حتى الآن، على مرأى ومسمع من بائعي الوقت والمتلاعبين بالمكان، الذين لم تتحرك ضمائرهم النائمة بعد ذبح أكثر من ٥٠٠ طفل و ٢٠٠ امرأة، وإبادة أسر بأكملها على يد مجرمي الحرب من قادة إسرائيل، المتخصصين بقتل النساء والأطفال، والذين يتنافسون فيما بينهم على قتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين للفوز بمنصب رئيس الحكومة القادم.

وترجع المصادر ارتفاع الأرقام بشكل مخيف، بسبب وجود آلاف الحالات الخطيرة، والنقص المخيف في الإمكانيات والإمدادات الطبية، التي تغيب حقائقها عن شاشات التلفزة الغربية والعالمية، بسبب إغلاق قوات

الاحتلال الإسرائيلية قطاع غزة، ومنع وسائل الإعلام من دخوله.

ولتلخيص صورة الهمجية الإسرائيلية التي يعرفها الجميع، فإن إسرائيل قصفت قبل أيام مدرسة تابعة لوكالة الأونروا في جباليا، وقتلت فيها ٤٣ طفلا وامرأة لجأوا إليها، ظنا منهم بأن منشآت الأمم المتحدة تحميهم. وتحت وطأة القرائن والأدلة والتي لا تُدحض، اعترفت إسرائيل بأنها تعمدت قصف هذه المدرسة. وبالطبع، لم يحرك أحد ساكنا في هذه المنظمة الدولية، لمساءلة قادة العدوان الإسرائيلي عن جريمتهم هذه. إن عدم المساءلة هذه، قد أدى إلى أمر واحد، ألا وهو تشجيع قادة إسرائيل على الإمعان في جرائمهم، فأمروا بقصف مقر الأمم المتحدة في غزة، تماما كما فعلوا سابقا مرتين بمقر الأمم المتحدة في قانا، في جنوب لبنان، الأولى عام ١٩٩٦ والثانية عام ٢٠٠٦، وقتلوا هناك مئات المدنيين اللبنانيين، الذين التجأوا أيضا إلى مقر الأمم المتحدة في جنوب لبنان، ظنا منهم أنهم سيكونون في ملاذ من جحيم إسرائيل. والأسوأ من ذلك، سيدي الرئيس، أن القرار الإسرائيلي بقصف مقر الأمم المتحدة في غزة قد تزامن مع وجود الأمين العام في إسرائيل سعيا وراء السلام.

وعلى الرغم من هذه السلبية الإسرائيلية، فإن الرأي العام العالمي ومحبي السلام قد نجحوا في تحويل إسرائيل إلى كيان منبوذ، تقوده مجموعة لا مبالية من العنصريين الذين يتنافسون فيما بينهم، بجبن وخسة، على سفك دماء الفلسطينيين العزل ويتفاخرون بترعتهم الدموية السادية على شاشات التلفزة الإسرائيلية.

والمفارقة العجيبة، هي أن حُماة إسرائيل، وهم الآن أقلية والحمد لله، ما فتئوا يروجون بأن إسرائيل واحة للديمقراطية. فأية ديمقراطية هذه؟

إن فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته قد استدعى أن تنهض الجمعية العامة بولايتها وفقا للميثاق، حفاظا على الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما قمتم به مشكورين. لقد أضحت آلام الشعب الفلسطيني، للأسف، أرضا مخبرية خصبة لتجريب جميع أنواع وأفانين سموم قوانين الغاب، حيث تم تحويل هذه الآلام الفلسطينية إلى مادة دسمة للمهاترات السياسية الرخيصة والمماطلة المهينة لكرامة الإنسان وفي الوقت الذي يتباكى الغرب على محرقة هو سببها والمحرض عليها وفاعلها، تراه يتستر على ارتكاب محرقة أخرى على يد إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

يالـه من نفاق مفضوح، وقصور أخلاقي مشين. فليكفوا عن إدعاءاتهم الكاذبة حول واحات الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وليوفقوا مؤامراتهم على السودان وزمبابوي وميانمار وإيران والعراق، خاصة وأن هناك متطرفين شركاء في الجريمة ممن يروجون لدعاية بائسة مفادها أن إسرائيل تقاتل في غزة ضد الأطفال والنساء الفلسطينيين دفاعا عن قيم العالم الذي يسمونه بالعالم الحر.

وعلى الرغم من الوضوح الهائل في حيثيات ميثاق الأمم المتحدة في إدانة الاحتلال الأجنبي والعدوان والتمييز العنصري، وعلى الرغم من الوقائع التي لا تدحض، وبشهادات كبار موظفي ومقرري الأمم المتحدة، التي أثبتت انتهاك إسرائيل للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، وميثاق الأمم المتحدة، ولشروط العضوية في المنظمة الدولية – على الرغم من كل هذا، فإن دولا بعينها في هذه المنظمة قد كرست استثناء إسرائيل من كل قيم التراث الإنساني القانوني والسياسي، وحصنت قادة إسرائيل المجرمين، منذ تأسيسها، من الملاحقة القانونية والجزائية المستحقة، ومن مساءلتهم أمام القانون على الجرائم والمذابح التي ارتكبوها طوال عقود بحق الشعب الفلسطيني. وإذا كان مجلس الأمن قد أضحى عاجزا عن القيام

بالمسؤوليات الجسام المناطة به بموجب الميثاق، فحري بالجمعية العامة، والحالة هذه، أن تسائل هي مجلس الأمن عن قصوره وعجزه وشلله في تعامله مع آلام الشعوب في العالم، وعن عدم ديمقراطيته وشفافيته لدى تعامله مع الأزمات الدولية التي تهدد فعلا الأمن والسلم الدوليين فعلا، وعن انتقائيته الفاضحة التي تقارب التعامل العنصري والفوقي مع قضايا المجتمع الدولي الحقيقية.

إن المجتمع الدولي، إذا افترضنا وجود مجتمع دولي، مطالب بمحاسبة قادة إسرائيل على جرائمهم المتكررة الموصوفة قانونا بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة بشرية. ومن هنا، فإن مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وكل الأجهزة المتخصصة، التي تم إنشاؤها بهدف حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تقع على عاتقها ولاية محاكمة قادة إسرائيل لمعاقبتهم على ارتكاب جرائم حرب. وهنا نود أن نذكِّر بان مجلس حقوق الإنسان، الذي يبلغ من العمر ثلاث سنوات فقط، قد عقد حتى الآن أربع دورات استثنائية لتدارس سلوك إسرائيل الإرهابي ضد الشعب الفلسطيني. وقد اعتمد المجلس قبل أيام قرارا (١٨٦٠ (٢٠٠٩)) يطالب بتشكيل لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في خروقات إسرائيل لقانون حقوق الإنسان في غزة. وللأسف، فإن العديد من الدول، التي ما فتئت تطربنا بمعزوفة حقوق الإنسان، قد امتنعت عن التصويت على هذا القرار، فيما صوتت إحداها ضده. إن السماح لقادة إسرائيل من قتلة الأطفال والنساء بالإفلات من العقاب من شأنه أن يعزز من شعور الإحباط والكراهية إزاء المعايير المزدوجة التي تشعر بها شعوب العالم. كما سيؤدي ذلك إلى انهيار أسس القانون الدولي، ومنظمات العمل الجماعي الدولية. ولذلك، فإنه حري بالأمم المتحدة أن تقدم هؤلاء المجرمين إلى المحاكمة حفاظا على ما تبقى من مصداقية المجتمع الدولي ومؤسساته، لا سيما – اسمعوا معي، أيها الأعضاء، اسمعوا إلى ما سأقول – لا سيما عندما ينبري زعيم حزب إسرائيلي إرهابي يدعى ”أفيغدور ليبرمان“ إلى الدعوة لإلقاء قنبلة نووية على غزة لمسحها من الخارطة!!! هذا الإرهابي كان قد تقلد مناصب وزارية في السابق، وهو زعيم حزب ”إسرائيل بيتنا“ الذي يشارك في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو جزء من صناع القرار المجرمين في إسرائيل الآن.

إن لصوص الليل يحتمون بالظلام لارتكاب لصوصيتهم، أما لصوص النهار فيحتمون بالعصابات التي تحميهم من سطوة يد القانون، وبالفساد الأخلاقي الذي أصاب المؤتمنين على تطبيق القانون الدولي.

أخيرا، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أشجعكم على تقديمكم مشروع قرار باسم الرئاسة، يصف باختصار أجواء اجتماعنا الهام هذا، ويعبر عن المواقف المبدئية التي عبَّر عنها المتكلمون من حيث ضرورة نهوض الجمعية العامة في ظل رئاستكم الحكيمة بمهامها بعد أن عجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته في إنقاذ الشعب الفلسطيني الجريح في غزة من العدوان الإسرائيلي، وفي حماية هذا الشعب الشهيد الحي من تقاعس المجلس عن الوفاء بالآمال المعقودة عليه بموجب الميثاق.

إن الأمن المنشود في منطقتنا هو الوجه الآخر للسلام الحقيقي. وعلى من يرغب في تعزيز الأمن لكل دول منطقتنا أن يسعى إلى تحقيق السلام العادل والشامل، الذي يرتكز على ترسانة غير مخفية ومعلومة للجميع من قرارات الشرعية الدولية، وعلى عودة الحق لأصحابه. وللأسف، أنه لا يوجد في إسرائيل قائد واحد مستعد لصنع السلام ويحظى بأفق وإرادة سياسيين واضحين لبناء السلام الحقيقي والعادل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد استخدم مراقبون مستقلون وكبار موظفي الأمم المتحدة عبارات ”مروعة“ و ”يائسة“ و ”لا تطاق“ لوصف الحالة

في غـزة. وبحكـم طـابع الأزمـة الـذي لم يـسبق لـه مثيـل، وخطورتها المتزايدة، وعدم امتثال الطرفين في الصراع لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإن هذه الدورة ضرورية وتنعقد في الوقت المناسب. ونشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم.

شارك وفدي في المناقشة التي عُقدت في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي تلك المناسبة، أُتيحت لي الفرصة للإعراب عن آراء البرازيل بشأن الأزمة الحالية في غزة وجنوب إسرائيل. وبالأمس، خلال المناقشة التي عقدها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، دعت البرازيل إلى التنفيذ التام والفوري للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لا سيما التقيد بوقف فوري لإطلاق النار، وفتح المعابر إلى غزة، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، واستئناف الجهود للتوصل إلى حل للصراع عن طريق المفاوضات.

يالـه من نفاق مفضوح، وقصور أخلاقي مشين. فليكفوا عن إدعاءاتهم الكاذبة حول واحات الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وليوفقوا مؤامراتهم على السودان وزمبابوي وميانمار وإيران والعراق، خاصة وأن هناك متطرفين شركاء في الجريمة ممن يروجون لدعاية بائسة مفادها أن إسرائيل تقاتل في غزة ضد الأطفال والنساء الفلسطينيين دفاعا عن قيم العالم الذي يسمونه بالعالم الحر.

وعلى الرغم من الوضوح الهائل في حيثيات ميثاق الأمم المتحدة في إدانة الاحتلال الأجنبي والعدوان والتمييز العنصري، وعلى الرغم من الوقائع التي لا تدحض، وبشهادات كبار موظفي ومقرري الأمم المتحدة، التي أثبتت انتهاك إسرائيل للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، وميثاق الأمم المتحدة، ولشروط العضوية في المنظمة الدولية – على الرغم من كل هذا، فإن دولا بعينها في هذه المنظمة قد كرست استثناء إسرائيل من كل قيم التراث الإنساني القانوني والسياسي، وحصنت قادة إسرائيل المجرمين، منذ تأسيسها، من الملاحقة القانونية والجزائية المستحقة، ومن مساءلتهم أمام القانون على الجرائم والمذابح التي ارتكبوها طوال عقود بحق الشعب الفلسطيني. وإذا كان مجلس الأمن قد أضحى عاجزا عن القيام بالمسؤوليات الجسام المناطة به بموجب الميثاق، فحري بالجمعية العامة، والحالة هذه، أن تسائل هي مجلس الأمن عن قصوره وعجزه وشلله في تعامله مع آلام الشعوب في العالم، وعن عدم ديمقراطيته وشفافيته لدى تعامله مع الأزمات الدولية التي تهدد فعلا الأمن والسلم الدوليين فعلا، وعن انتقائيته الفاضحة التي تقارب التعامل العنصري والفوقي مع قضايا المجتمع الدولي الحقيقية.

إن المجتمع الدولي، إذا افترضنا وجود مجتمع دولي، مطالب بمحاسبة قادة إسرائيل على جرائمهم المتكررة الموصوفة قانونا بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة بشرية. ومن هنا، فإن مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وكل الأجهزة المتخصصة، التي تم إنشاؤها بهدف حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تقع على عاتقها ولاية محاكمة قادة إسرائيل لمعاقبتهم على ارتكاب جرائم حرب. وهنا نود أن نذكِّر بان مجلس حقوق الإنسان، الذي يبلغ من العمر ثلاث سنوات فقط، قد عقد حتى الآن أربع دورات استثنائية لتدارس سلوك إسرائيل الإرهابي ضد الشعب الفلسطيني. وقد اعتمد المجلس قبل أيام قرارا (١٨٦٠ (٢٠٠٩)) يطالب بتشكيل لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في خروقات إسرائيل لقانون حقوق الإنسان في غزة. وللأسف، فإن العديد من الدول، التي ما فتئت تطربنا بمعزوفة حقوق الإنسان، قد امتنعت عن التصويت على هذا القرار، فيما صوتت إحداها ضده. إن

السماح لقادة إسرائيل من قتلة الأطفال والنساء بالإفلات من العقاب من شأنه أن يعزز من شعور الإحباط والكراهية إزاء المعايير المزدوجة التي تشعر بها شعوب العالم. كما سيؤدي ذلك إلى انهيار أسس القانون الدولي، ومنظمات العمل الجماعي الدولية. ولذلك، فإنه حري بالأمم المتحدة أن تقدم هؤلاء المجرمين إلى المحاكمة حفاظا على ما تبقى من مصداقية المجتمع الدولي ومؤسساته، لا سيما – اسمعوا معي، أيها الأعضاء، اسمعوا إلى ما سأقول – لا سيما عندما ينبري زعيم حزب إسرائيلي إرهابي يدعى ''أفيغدور ليبرمان'' إلى الدعوة لإلقاء قنبلة نووية على غزة لمسحها من الخارطة!!! هذا الإرهابي كان قد تقلد مناصب وزارية في السابق، وهو زعيم حزب ''إسرائيل بيتنا'' الذي يشارك في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو جزء من صناع القرار المجرمين في إسرائيل الآن.

إن لصوص الليل يحتمون بالظلام لارتكاب لصوصيتهم، أما لصوص النهار فيحتمون بالعصابات التي تحميهم من سطوة يد القانون، وبالفساد الأخلاقي الذي أصاب المؤتمنين على تطبيق القانون الدولي.

أخيرا، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أشجعكم على تقديمكم مشروع قرار باسم الرئاسة، يصف باختصار أجواء اجتماعنا الهام هذا، ويعبر عن المواقف المبدئية التي عبَّر عنها المتكلمون من حيث ضرورة نهوض الجمعية العامة في ظل رئاستكم الحكيمة بمهامها بعد أن عجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته في إنقاذ الشعب الفلسطيني الجريح في غزة من العدوان الإسرائيلي، وفي حماية هذا الشعب الشهيد الحي من تقاعس المجلس عن الوفاء بالآمال المعقودة عليه بموجب الميثاق.

إن الأمن المنشود في منطقتنا هو الوجه الآخر للسلام الحقيقي. وعلى من يرغب في تعزيز الأمن لكل دول منطقتنا أن يسعى إلى تحقيق السلام العادل والشامل، الذي يرتكز على ترسانة غير مخفية ومعلومة للجميع من قرارات الشرعية الدولية، وعلى عودة الحق لأصحابه. وللأسف، أنه لا يوجد في إسرائيل قائد واحد مستعد لصنع السلام ويحظى بأفق وإرادة سياسيين واضحين لبناء السلام الحقيقي والعادل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد استخدم مراقبون مستقلون وكبار موظفي الأمم المتحدة عبارات ''مروعة'' و ''يائسة'' و ''لا تطاق'' لوصف الحالة في غزة. وبحكم طابع الأزمة الذي لم يسبق له مثيل، وخطورتها المتزايدة، وعدم امتثال الطرفين في الصراع لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإن هذه الدورة ضرورية وتنعقد في الوقت المناسب. ونشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم.

شارك وفدي في المناقشة التي عُقدت في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي تلك المناسبة، أُتيحت لي الفرصة للإعراب عن آراء البرازيل بشأن الأزمة الحالية في غزة وجنوب إسرائيل. وبالأمس، خلال المناقشة التي عقدها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، دعت البرازيل إلى التنفيذ التام والفوري للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لا سيما التقيد بوقف فوري لإطلاق النار، وفتح المعابر إلى غزة، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، واستئناف الجهود للتوصل إلى حل للصراع عن طريق المفاوضات.

واليوم شعرنا بقلق بالغ إذ علمنا بالهجوم الإسرائيلي على مجمع الأمم المتحدة، وهو الهجوم الثالث على مرفق تابع للأمم المتحدة بعد أن أدى قصف مدارس الأمم المتحدة التي كانت تستخدم ملاذات آمنة إلى مقتل ٤٣ شخصا الأسبوع الماضي. ونشارك الأمين العام الإعراب عن الصدمة

والغضب. لا يمكن مواصلة هذا العنف المستمر. ولا بد من ضمان المساءلة الكاملة.

إن ارتفاع عدد القتلى في غزة مستمر بمعدل مذهل. وقد بلغ الآن أكثر من ١ ٠٠٠ قتيل، من ضمنهم نسبة من المدنيين كبيرة بشكل غير مقبول. ويتجاوز عدد المصابين ٤ ٠٠٠ شخص. إن الرعب يبث في قلوب المدنيين ويشعرون بالصدمة وبأنهم محاصرون ولا حيلة لهم في تصاعد مميت للعنف والتدمير. إن وقف أعمال القتال هو الحل الوحيد لهذه الأزمة المروعة. لا بد أن يتوقف القتل، ويجب أن يتوقف الآن.

إننا نشيد بالعمل المتميز الذي أنجزه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ظل قيادة وكيل الأمين العام جون هولمز وبالتفاني المثير للإعجاب الذي تبديه في ظل أصعب الظروف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونشعر بالتشجيع لأن المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، والتي قُطعت لفترة وجيزة بعد إطلاق النار على القوافل، قد أمكن استئنافها بعد أن اعتبرت التطمينات التي قدمتها إسرائيل ذات مصداقية. وقد سعت البرازيل للإسهام في هذا الجهد بإرسال ١٤ طنا من الأغذية والأدوية.

إن وزير خارجية البرازيل، السيد سيلسو أموريم، اختتم من فوره زيارة إلى المنطقة، حيث تكلم مع الزعماء ومع نظرائه في سورية وإسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ومصر. وقد غادر وهو أكثر اقتناعا بأن من الحتمي التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. فهو السبيل الوحيد لتجنب وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء وللسماح بتوفير قدر كبير وكاف من المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بعدم الاكتراث بقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بينما يتعرض المدنيون الأبرياء للقتل بأعداد كبيرة، ويصاب الآلاف بالجراح وتدمر البنية التحتية في غزة. إن مصداقية منظمتنا ومجلس الأمن تتعرض للخطر، وما لذلك من عواقب تتجاوز الأزمة الحالية. على هذه الجمعية أن تطالب كلا الطرفين بالاستجابة للدعوة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار والتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). يتحتم التخلي عن منطق العنف والقوة والخوف والبدء بدورة الحوار والدبلوماسية والسلام.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على جهودكم القيمة لعقد هذه الدورة الاستثنائية في ظل هذه الظروف الحرجة والمأساوية التي يمر بها الفلسطينيون في قطاع غزة. ونود كذلك أن نؤيد البيانات التي أدلت بها المغرب باسم المجموعة العربية، وكوبا باسم حركة عدم الانحياز، وأوغندا باسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

والوضع الذي ما زال تحت غطاء كثيف من القصف والتدمير، الذي هو الأعنف منذ بدء إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، حملتها العسكرية على القطاع. فقد قتلت القوات الإسرائيلية المحتلة أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني من المدنيين، بينهم ما لا يقل عن ٣٥٠ رضيعا وطفلا، و ١٨٠ امرأة، وأصابت أكثر من ٤ ٨٥٠ فلسطينيا من المدنيين بجروح بالغة، بينهم أكثر من ١٠٠ رضيع وطفل جريح.

إن الأرقام المخيفة للضحايا تبرز خطورة الوضع الذي يعانيه السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة، ولا سيما الأطفال وأسرهم. فقد قتلت عائلات بأكملها ودفنت تحت أنقاض منازلها التي انهارت عليها جراء إصابتها بالصواريخ والمدفعية.

إن الشعب الفلسطيني في القطاع يعيش حالة من الرعب الدائم، الذي سيظل أثره واسع النطاق على المدنيين القصير والبعيد في ظل تفاقم الوضع الإنساني الحرج، كما بينته تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

لقد دخل العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة يومه العشرين، حيث تستمر القوات الإسرائيلية في هجماتها المكثفة على أهداف مدنية في أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، مستخدمة مواد محظورة، منها مادة الفوسفور الأبيض الذي تسببت في حروق عميقة أدت إلى موت العديد من الضحايا من الفلسطينيين، كما تسببت في نيران لا يمكن إطفاؤها وأضرار بيئية طويلة الأمد.

كل هذه السلوكيات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية لحقوق الإنسان. وليس هذا فحسب، فقد تجاهلت إسرائيل بشكل رسمي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي طالب إسرائيل، في جملة أمور، بالوقف الفوري لإطلاق النار؛ بالإضافة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر عن دورته الاستثنائية التاسعة (A/HRC/S-9/L.1)، الذي طالب فيه إسرائيل بوقف الاستهداف المباشر للمدنيين والأهداف المدنية، بما فيها المباني التعليمية والصحية والثقافية المحمية بموجب القانون الدولي.

إننا في دولة قطر، وكغيرنا من شعوب المنطقة والعالم، نتألم من صور الضحايا الفلسطينيين التي تنقلها الكاميرات من غزة والتي لن تنمحي من ذاكرتنا. فكيف لنا يا سيادة الرئيس أن ننسى صورة الطفلة التي دفنت تحت الأنقاض ولم يبق منها سوى رأسها المزروع في التراب، كدمية من لحم ودم؟ إنها مأساة لا يمكن أن يُتصور أنها واقع حال الفلسطينيين في قطاع غزة. أين هي الآليات القانونية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؟ أين هي من هذا الجرم الذي يرتكب ضد هذه الفئات في قطاع غزة؟

إن كل ما ارتكب من مجازر يعد جرائم حرب تستوجب إجراء تحقيق دولي مستقل ليعاقب الجناة على ما ارتكبوه من أفعال. وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان، الصادر في ١٢ كانون الثاني/يناير الجاري، والذي طالب المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، بمن فيهم الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، بتقديم تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين في قطاع غزة من جراء العدوان الإسرائيلي.

كما طالب القرار نفسه بأن يتم تشكيل بعثة مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة جراء هذا العدوان. كما طالب نفس القرار الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقوم بتحقيق مستقل بشأن الهجمات التي تعرضت لها مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وراح ضحيتها مدنيون من الأطفال والكبار.

إن الأحداث المأساوية الأخيرة دفعت بحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى توجيه خطاب ثان إلى المجتمع الدولي مساء يوم ١٤ كانون الثاني/يناير الحالي طالب فيه بالسعي لمحاسبة إسرائيل على ما ارتكبته وما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أمام القضاء الوطني والدولي. كما تقدم سموه بمبادرة إنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة، وأعلن مساهمة دولة قطر بمبلغ قدره ٢٥٠ مليون دولار دعما للصندوق المرتقب إنشاؤه. كما دعا سموه إلى إقامة جسر بحري تشارك فيها جميع الدول العربية لنقل المساعدات

الإنسانية إلى قطاع غزة في أسرع وقت ممكن. ومن المؤسف حقا أن نرى البعض في ظل هذه المأساة يساوي بين المجرم والضحية ويبرر المجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، باسم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ويتجاوز عن كل جرائم الحرب المرتكبة من قبل إسرائيل في قطاع غزة. وهم أنفسهم من ينادون بإعمال القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان وبمكافحة الإفلات من العقاب في مواقف وأحوال أخرى. فأين حق الفلسطينيين في الحماية والعيش في سلام وأمان، والخلاص من الاحتلال، وتقرير المصير، وحقهم في الحصول على الإنصاف والعدل ومعاقبة من ارتكب الجرم بحق أبنائهم وبناتهم؟

وأخيرا وليس آخرا، إننا نأتي أمام هذا المحفل لمناشدة المجتمع الدولي للتحرك بشكل فوري لإنهاء الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، ومحاسبة إسرائيل على أفعالها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ونؤيد قرارا يلزم إسرائيل بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، ابتداء من القرار الأخير لمجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بشكل فوري. إن مصداقية هذا الكيان الأممي على المحك. فلنتحرك في اتجاه يعيد إلى هذا الكيان مصداقيته أمام شعوبنا قبل فوات الأوان.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكركم سيدي على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بشأن الحالة الخطيرة في قطاع غزة. في ٧ كانون الثاني/يناير الماضي، في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذه الأزمة، دعا بلدي ذلك الجهاز إلى تحمل مسؤولياته بصفة عاجلة ومن خلال اتخاذ قرار يفرض وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير، وبعد ١٢ يوما من بداية الأزمة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي يدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل. وللأسف، بعد أسبوع من اتخاذ ذلك القرار من جانب جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، ما زال القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بلا تنفيذ، مما أسفر عن تدهور الحالة، وخاصة حالة السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

لذلك، وفي هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، يدعو بلدي مرة أخرى إلى الامتثال الفوري لأحكام قرار مجلس الأمن، وهي الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار الذي يفضي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من غزة فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية وتوزيعها بدون عراقيل، بما في ذلك الأغذية والوقود والإمدادات الطبية.

ووفقا للفقرة ٤ من القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ترسل الأرجنتين ١٠ أطنان من المعونة الإنسانية لمساعدة السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، بما فيها الأدوية والإمدادات الطبية الأخرى والأغذية ولوازم الإيواء، وذلك للوفاء بالاحتياجات الحالية في غزة. واليوم، ١٥ كانون الثاني/يناير، تغادر بلدي أول شحنة من ضمن شحنات عديدة من هذه المعونة. ومن المقرر أن تقوم بتخزينها وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله، حيث سيتم الاحتفاظ بها ريثما يتسنى إرسالها إلى قطاع غزة، ليس وفقا للاحتياجات هناك فحسب بل أيضا وفقا للإمكانية الحقيقة لإيصالها إلى السكان.

وفي هذا السياق، يود بلدي أن يؤكد مجددا على أن الرد غير المتناسب في قطاع غزة قد جعل من السكان المدنيين الفلسطينيين ضحايا. والهجمات المؤسفة على مستشفى ومبنى لوسائط الإعلام الدولية ومقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. هي

أمر غير مقبول إطلاقا، لأنها تلحق الضرر بصورة رئيسية بالسكان المدنيين وتعوق بشكل خطير جهود المنظمة والمجتمع الدولي لإيجاد حل للصراع.

وأود أن أشدد على الضرورة الملحة لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والالتزامات الناشئة عن القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين. ومن الواضح أن وقفا مؤقتا لإطلاق النار لمدة ٣ ساعات في اليوم هو غير كاف، إذ أنه لا يسهم في تخفيف الاحتياجات الإنسانية الجدية والعاجلة للسكان المدنيين الفلسطينيين. وإضافة إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار، ينبغي فتح ممرات إنسانية بحيث يتاح إيصال المعونة الإنسانية على نحو مستمر، وعلى النحو الوارد في الفقرة ٣ من القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وقد أدى عدم التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار إلى تفاقم الحالة الإنسانية في قطاع غزة. وكما قال بلدي بالأمس في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة للسماح بإيصال المعونة الإنسانية على نحو فعال إلى السكان المدنيين في غزة، أو أن يخاطر بتدهور سريع وخطير للأزمة الإنسانية، وهو ما يمكن أن يؤثر على أكثر من ١,٥ ملايين فلسطيني.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لكم، سيدي، على الموافقة على طلب الجزائر وأغلبية الدول الأعضاء في المنظمة لمعاودة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن فلسطين. إن قراركم المسؤول والحكيم والحسن التوقيت، يقدم إسهاما كبيرا في الدفاع عن مصداقية الأمم المتحدة وتعزيز أهداف الميثاق وأغراضه. وما زال وفدي مقتنعا بأنه في ختام الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، التي ينبغي ألا ترفع، سيجبر وزن المجتمع الدولي بأسره، المعتدي الإسرائيلي على العودة إلى صوابه، بعد أن قرر متعمدا أن يخرج عن نطاق الأمم المتحضرة.

ويود وفد بلادي أن يعرب للجمعية عن السخط الشديد لحكومة الجزائر وشعبها إزاء الوحشية التي لا توصف والتي شهدها العالم تتبدى في غزة، بسبب تعصب إسرائيل القومي والإفلات من العقاب الذي تعتقد أن في وسعها أن تحظى به.

والجزائر تدين العدوان الإسرائيلي بكل قوة، وترفض رفضاً قاطعا الادعاء بأن ذلك العدوان الغاشم وغير المتناسب، الذي ينتهك الميثاق والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والشرعية الدولية، يشكل عملاً مشروعا للدفاع عن النفس في إطار المادة ٥١ من الميثاق.

وتود الجزائر أن تذكر أن الأرض الفلسطينية في غزة، حتى قبل شنّ العدوان، كانت تخضع لحصار غير شرعي وغير إنساني، مما أدى إلى حالة كارثية جعلت الأمم المتحدة تشير إلى أنه لم يكن هناك احترام لأيّ من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيما تزامنت الذكرى السنوية الستون للإعلان مع ذكرى النكبة، نكبة إنشاء الكيان الإسرائيلي. وذلك الكيان منذ قيامه، لم يتوقف يوماً عن التنكر للمجتمع الدولي وانتهاك جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة به، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الذي نص على تأسيسه.

لقد حان وقت نظر المجتمع الدولي في السبل والوسائل اللازمة لوضع حد لصلف إسرائيل وتجاهلها للقانون، والتي يبدو أنها واثقة بأن الإفلات من العقاب مضمون لها في ظل جميع الظروف. وقد آن أوان التعامل مع سلوكها الخارج على القانون على هذا الأساس، ولاستخدام

الترسانة المتاحة للمجتمع الدولي ضد أولئك المسؤولين عن ذلك السلوك والمتواطئين معهم.

في أعقاب فضيحة غزة، لا يجوز للمجتمع الدولي أن يخشى بعد الآن تناول مشروعية عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة. فالقرار ٢٧٣ (د-٣) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، الذي قُبل بموجبه ذلك الكيان في المنظمة، ينص في الفقرة ١ منه على أن الجمعية العامة ”تقرر أن إسرائيل دولة محبّة للسلام تقبل جميع الالتزامات الواردة في الميثاق، وأنها قادرة على تنفيذها وراغبة في ذلك“. فهل تلك هي الحال اليوم؟ إن الإجابة واضحة: إسرائيل كيان عدواني يمارس إرهاب الدولة، ويرفض الالتزامات الواردة في الميثاق، وراغب عن تنفيذها، وقد ذكر ذلك قادته اليوم بوضوح، وبرهن عليه سلوك إسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال طوال السنوات الـ ٤٠ الأخيرة على الأقل.

وبالإضافة إلى رفض إسرائيل لالتزاماتها بموجب الميثاق، أثبتت أنها جعلت سياسة دولتها انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وجميع صكوك حقوق الإنسان وجميع المعايير الدولية بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح. فمن خلال المذبحة التي واصلت إسرائيل ارتكابها علناً في غزة منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تنوي التنكر للأسس الجوهرية للعدالة الجنائية الدولية، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، كوسائل للضغط الدبلوماسي، بينما تتمتع بالإفلات التام من العقاب.

وترحب الجزائر بالموقف الذي اتخذه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبقرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق، لإيجاد الحقائق المتعلقة بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في غزة. وإذا جرى تقويض مصداقية الأمم المتحدة نتيجة عجز مجلس الأمن لشتى الأسباب، عن ضمان وقف فوري للعدوان الإسرائيلي، فإن تلك المصداقية ستقاس في المستقبل بجهودها لمكافحة الإفلات من العقاب. ويرى العالم أن تلك الجهود مرتبطة بنظام روما الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الذي يواجه مناصروه تحدياً بالطريقة نفسها كما الأمم المتحدة.

وترحب الجزائر بالبيان الهام الذي أدليتم به، السيد الرئيس، في الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة. إننا نشاطركم تماماً الرغبة التي أعربتم عنها في أن تروا الأمم المتحدة تعالج الحالة الخطيرة في غزة، بالجمع بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام. وفي أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، رأت الجزائر عن حق أن التدبير جاء دون توقّعات المجتمع الدولي، الذي يطالب بالوقف الكامل للعدوان والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية. مع ذلك، ترى الجزائر، احتراما منها للميثاق، أن ذلك القرار يجب أن ينفذ فورا وبدون شروط.

وفي ذلك الصدد، نتفق مع الرأي الذي أعربتم عنه، سيدي الرئيس – والذي يشاطرنا إياه الأمين العام – في ما يتعلق بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، الذي ينبغي ألا يكون مشروطاً بنهاية للجهود الدبلوماسية الجارية. وفي الحقيقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جميع الجهود والمبادرات الجارية. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يشجعكم على أن تقدموا إلى الجمعية العامة مشروع قرار بقصد اعتماده، يركز على الشاغلين الرئيسيين اللذين أعربتم عنهما: وهما المطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، والاستعادة الفورية للمساعدة الإنسانية بدون عوائق. وذلك، في رأينا، هو الهدف من جلستنا اليوم في ظل توجيهكم الحكيم والمدروس.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. فبالنظر إلى فداحة الحالة وقسوة الكارثة الإنسانية التي ترتكبها باطراد ووحشية القوات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، يرى وفدي أن هذه الدورة المستأنفة تنعقد في أنسب وقت، وهو يعلّق عليها أهمية كبرى. وإننا نحيّيكم على بيانكم الشامل هذا الصباح.

تؤيد بنغلاديش البيانين اللذين أُلقيا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نبرز النقاط التالية. تُدين بنغلاديش بشدة الاعتداءات الإسرائيلية العشوائية الجارية في غزة، التي تدخل الآن أسبوعها الرابع. وقد أحزننا حجم الدمار وضخامته وحصيلة الخسائر بأرواح الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، الناجمة عن الاعتداءات العسكرية الواسعة. لقد تجاوزت تلك الحصيلة ١ ٠٠٠ شخص، وآلافاً أخرى من الإصابات الخطيرة – معظمها من المدنيين. وهناك تقارير مؤلمة عن أنه لم يبق في غزة أماكن لدفن الموتى. إن قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء غير مقبول مطلقاً أيا كانت الظروف.

ولا يمكننا ولا يجوز لنا أن نتسامح مع الانتهاك غير المنقطع للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي ترتكبه القوات الإسرائيلية المحتلة. ومن المحزن أن نرى حتى العاملين في المجال الإنساني يجري قتلهم بالاعتداءات الإسرائيلية. وقد أزعجنا كثيراً أن نعلم اليوم أن مجمّع الأمم المتحدة في غزة – وهو رمز عالمي للوحدة والسلام – لم ينجُ من القوات الإسرائيلية. إننا ندين بشدة هذه الأعمال الشائنة للحكومة الإسرائيلية، التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

تدعو بنغلاديش إلى وقف فوري للاعتداءات الإسرائيلية التي تؤدي إلى خسائر لا تحصى في أرواح المدنيين وفي التدمير الواسع للبنية الأساسية في قطاع غزة. ويجب على إسرائيل أن تمتثل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي اتُخذ في ٨ كانون الثاني/يناير. وعلى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمان التنفيذ الفوري الكامل والفعال لذلك القرار. وينبغي ضمان عبور الحدود للأشخاص والبضائع فورا. ويجب كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني بصورة كاملة ومأمونة إلى السكان الفلسطينيين الذين تشتد حاجتهم إلى الغذاء والدواء والمياه والكهرباء والمأوى.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، ثلاثة أسابيع قد انصرمت الآن منذ أن بدأت سلطات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين المحتلة، ولا تزال، حملتها الإجرامية ضد غزة الصامدة وهي تفتك بالأطفال بدم بارد، وتسحل النساء والشيوخ وتدمر الممتلكات. إنها تستخف بجميع المبادئ الإنسانية، ناهيك عن استخفافها بالأمم المتحدة، فلم تمضي أيام على طردها للمقرر الخاص بحقوق الإنسان إلا واتبعت ذلك بقصفها المروع لمدرسة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتفتك بالأطفال الذين احتموا بمدرسة تديرها الأمم المتحدة. لا عجب، فهي ذات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي قتلت الكونت برنادوت، مبعوث الأمم المتحدة، قبل عدة عقود خلت من القرن الماضي، وهي ذات السلطة المحتلة التي تنتهك وعلى نحو سافر جميع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

ما أشبه الليلة بالبارحة. إن ما يحدث في غزة الآن يعيد إلى الأذهان آخر أيام نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا. وإذا كانت هناك سويتو وشاربقيل، فهنا دير ياسين وصبره وشاتيلا ومجزرة جنين وقانا وخان يوسف وحي

الزيتون. وإذا كان عدوان نظام الأبارتيد ضد دول المواجهة الأفريقية بالأمس، فهنا أيضا عدوانها على لبنان واحتلالها المستمر للجولان السورية. ونقول مجددا، ما أشبه الليلة بالبارحة: فإذا كان النظام العنصري في جنوب أفريقيا يتحجج بمبررات واهية، مثل ما أسماه وجود القوات الكوبية في أنغولا، فإن إسرائيل تبرر تعنتها في إنهاء الاحتلال بحجارة، نعم حجارة يقذفها أطفال يعلمون حقهم في مقاومة الاحتلال الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. لا مقاربة، إذن، بين الضحية والجلاد.

إن على هذه الجمعية الموقرة، وقد طفح الكيل، أن تطالب وبقوة بضرورة الإيقاف الفوري للمجزرة الرهيبة ضد الشعب الفلسطيني في غزة وإيقاف حمام الدم وحملة ترويع الآمنين والنساء والشيوخ والأطفال ورفع الحصار فورا عن غزة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية. على الذين يتكلمون ويملؤون الدنيا ضجيجا عن جرائم الإبادة والإفلات من العقاب وحق الحماية إفادتنا: ماذا هم فاعلون إذاء جرائم الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي في غزة. إن على هذه الجمعية الموقرة المطالبة وبقوة، بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وبدون ذلك، ستكون كل أيام الشعب الفلسطيني غزة.

لكم الشكر الجزيل، سيدي الرئيس، للاهتمام وللأهمية التي أسبغتموها على قضية فلسطين منذ تسلمكم لرئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إننا نفخر بكم وبجهودكم المقدرة وبتعاطف الملايين حول العالم مع محنة الشعب الفلسطيني. ولعل ذلك هو خير دعم لطموحات وتطلعات ذلك الشعب في الحرية والانعتاق.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة بالشكر على سرعة الاستجابة لطلب استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالذات ما يحدث في غزة منذ عشرين يوما. ونشكر نائبة الأمين العام على تقريرها الهام حول الأوضاع في غزة. كما أود أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به ممثل كوبا نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم المجموعة العربية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين الاعتداءات الوحشية التي ترتكبها إسرائيل، القوة المحتلة، ضد المدنيين في قطاع غزة منذ السابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى يومنا هذا، مستخدمة القوة المفرطة وأسلحة محظورة دوليا لقصف منازل المدنيين وتدمير البنية التحتية ومحاصرة السكان العزل، متسببة في قتل أكثر من ألف مدني حتى الآن، ٤٠ في المائة منهم من الأطفال والنساء، وجرح ما يقارب الخمسة آلاف، أكثر من نصفهم من الأطفال والنساء، وتشريد عشرات الآلاف. وما زالت الأعداد تتزايد كل يوم. هذا إلى جانب إعاقة وتأخير وصول المساعدات الإنسانية والطبية الداخلية والدولية للمصابين والمشردين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والمعوقين، مما يزيد من معاناة الضحايا جسديا ونفسيا بصورة غير إنسانية ويضع المنطقة على حافة كارثة إنسانية لا يمكن القبول بها، فضلا عن تهديد الأمن والسلم الدوليين. وإننا إذ نشعر ببالغ القلق لاستمرار العنف وتزايد المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في غزة، نود أن نؤكد دعمنا وتضامننا معه في محنته الحالية ونؤكد استعدادنا لعمل كل ما يمكن لرفع معاناته وإنهاء المأساة التي يعيشها.

نجتمع اليوم في ظل رفض إسرائيل مرة أخرى الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية وآخرها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي اتخذه المجلس في

٨ كانون الثاني/يناير، إضافة إلى انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي، داعين مجلس الأمن والمجتمع الدولي من خلال هذا المحفل إلى تحمل مسؤولياتهما في صون الأمن والسلم الدوليين وحماية المدنيين الفلسطينيين.

وفي ظل استمرار الأزمة المأساوية للسكان المدنيين في غزة، تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لإرغام إسرائيل على الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن السكان وفتح المعابر والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والغوثية للسكان في أسرع وقت إلى جانب الانسحاب الكامل من غزة والالتزام بقرارات الشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي وتنفيذ التزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، كما ورد في اتفاقيتي لاهاي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية.

إننا إذ نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في ١٢ كانون الثاني/يناير، ندعو إلى التعجيل في تنفيذه وتشكيل لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، ومحاسبة المسؤولين عنها. ونجدد حثنا للمجتمع الدولي والجهات المؤثرة على ضرورة حمل إسرائيل على استئناف مفاوضات السلام للتوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط بناء على مجمل القرارات الدولية ذات الصلة.

ونشدد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي والهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة جهودها في سبيل التصدي بفعالية للتبعات السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترتبة على هذه الأزمة. وقد بدأنا في دولة الإمارات العربية المتحدة بتحمل مسؤولياتنا الإنسانية، كعضو في مجموعة الدول المانحة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، بالعمل من أجل توفير المساعدات العاجلة والطارئة لأبناء الشعب الفلسطيني في غزة، حيث استضافت الإمارات اجتماعا عاجلا للدول المانحة والهيئات الخيرية الإماراتية والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المساعدات الإنسانية والإغاثة في أبو ظبي في ١٣ كانون الثاني/يناير لتنسيق تقديم المساعدة الغوثية اللازمة لسكان غزة وإعادة تأهيل المنشآت والمرافق الحيوية في مجالات التعليم والصحة والخدمات اللازمة.

ونعرب في هذا السياق عن أملنا في أن تثمر المبادرات الدبلوماسية الحالية والجهود الدولية والإقليمية الجارية نتائج إيجابية، بغية إنهاء الوضع الكارثي في غزة وإغاثة السكان المدنيين، إلى جانب العمل على استئناف مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية كافة، للوصول إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سيكون يوم الغد صعبا، خطيرا شديد البرودة، وكثير الجليد؛ وسيكون الخروج من المنازل في الغد تضحية. لدي حذاء جيد أعطاني إياه أحد الزملاء؛ وسأنتعله في الغد. ولكنني أرجو من الوفود أن تقدم تلك التضحية، لأن أي تضحية نقدمها لا تقارن بمعاناة أخوتنا وأخواتنا في غزة. فهم يحتاجون إلى صوت يعطيهم الأمل. رجاء، فلنحضر جميعا في الغد، ولنشترك كلنا في اعتماد مشروع القرار الذي حشد حتى الآن دعما واسع النطاق للغاية.

سنجتمع غدا في تمام الساعة ١٠/٠٠، ولكن احترسوا من البرد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.